S/PV.4272 (Resumption 1)

الأمم المتحدة



مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٢٧٢ (الاستئناف ١)**

الاثنين، ٥ شباط/فبراير ٢٠٠١، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيس: السيد السيد بن مصطفى ....(تونس)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي	السيد غاتيلوف
أوكرانيا	السيد كوتشنسكي
أيرلندا	السيد راين
بنغلاديش	السيد تشودري
جامايكا	الآنسة دورانت
سنغافورة	السيد محبوباني
الصين	السيد شن غوفانغ
فرنسا	السيد لفيت
كولومبيا	السيد فالديفيسو
مالي	السيد كاسى
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمى غرينستوك
موريشيوس	السيد نيوور
النرويج	السيد كولبي
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

بناء السلام: نحو اتباع نهج شامل

رسالة مؤرخة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة (S/2001/82)

01-23859 (A)

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

الرئيس (تكلم بالعربية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل السويد. أدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نورستروم (السويد) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان بلدان وسط وشرق أوروبا المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي – إستونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وهنغاريا – والبلدان المنتسبان، قبرص ومالطة، وكذلك البلدان العضوان في رابطة التجارة الحرة الأوروبية والمنطقة الاقتصادية الأوروبية أيسلندا وليختنشتاين.

إن غياب الحرب لا يساوي سلاما دائما. ونادرا ما يكون وقف إطلاق النار نهاية لصراع، بل في أفضل الحالات خطوة أولى نحو التسوية السلمية لصراع مسلح. ومن تجارب تكون مريرة في معظم الأحيان، نعرف مدى صعوبة الإبقاء على سلام لا يقوم على أساس متين. ولهذا، يلزم وجود نهج شامل وطويل الأجل لحسم الشقاق وتوطيد السلام واتقاء عودة نشوب الصراع.

وعلينا أن نعمل جميعا لكي نضمن أن تكون الجهود المبذولة لتعزيز السلام والاستقرار، قبل الصراع المسلح وأثناءه وبعده، حسنة التنسيق وجزءا من استراتيجية متماسكة. وهذا يعني ربط الجهود الطويلة الأجل لاتقاء الصراع وبناء السلام بجهود أقصر أجلا مثل حفظ السلام وأشكال أخرى من إدارة الأزمات.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بمناقشة اليوم، بوصفها علامة على وجود وعي متزايد بأهمية الربط بين طائفة التدابير الرامية إلى بناء السلام. فصون السلام، مثلا، يتطلب التصدي للأسباب الجذرية للصراع. والاتحاد الأوروبي يرحب بتأكيد تقرير الإبراهيمي على هذا الجانب، ويقدر على وجه الخصوص حقيقة أن التقرير يعرض أهداف اتقاء الصراع وحفظ السلام وبناء السلام على أنها سلسلة متصلة من تدابير تستهدف بناء أساس متين للسلام.

وبينما نسلم بإمكانية وجود اختلافات في مواطن التشديد بين التدابير الوقائية وبناء السلام بعد انتهاء الصراع، فإن الاتحاد الأوروبي يعتقد أن أي تمييز صارخ بينهما يغفل عن حقيقة أن الأدوات المستخدمة في كلتا الحالتين تتشابه إلى حد بعيد. بل الواقع أنه يوجد هنا تأثير غير مباشر، حيث أن التدابير الفعالة لبناء السلام، تخدم أيضا هدف الوقاية من عودة الصراع.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن مفهوم بناء السلام يجب أن يشمل تدابير محددة تستهدف منع المنازعات من التحول إلى العنف. فمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة أو بماس النزاع يمكن، مثلا، أن تسهم في اتقاء الصراعات وبناء السلام المستدام. وفضلا عن ذلك، ينبغي أن تتضمن جهود بناء السلام تدابير لبناء الثقة وتشجيع المصالحة الوطنية، إلى جانب برامج لنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وهذا النهج الشامل ضروري أيضا لضمان وجود استجابة فعالة للمعاناة وانعدام الأمن اللذين تسببهما، مثلا، الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واستخدام الجنود الأطفال.

والاتحاد الأوروبي يعلق أهمية خاصة على وضع تدابير متكاملة وفعالة لتحقيق إعادة اللاجئين وغيرهم من الأشخاص المشردين إلى الوطن، وإعادة إدماجهم بشكل مستدام بعد انتهاء الصراع. كما يجب إيلاء الانتباه للآثار الناجمة عن وجود اللاجئين في مستوطنات مؤقتة، على استقرار البلد المضيف أو المناطق المحيطة بهذه المستوطنات.

إن مفهوم حفظ السلام يستلزم بذل جهود طويلة الأمد تهدف، في المقام الأول، إلى الحيلولة دون اندلاع الصراع المسلح، وذلك بمعالجة أسبابه الهيكلية العميقة الجذور. وهذا يتضمن اتخاذ تدابير أوسع نطاقا في الميادين السياسية والمؤسسية والاقتصادية والإنمائية، تتراوح بين التجارة والبيئة إلى الحكم السديد وحقوق الإنسان. والتنمية المستدامة هي بكل وضوح عامل أساسي في بناء السلام. ومكافحة الفقر والنهوض بتوزيع عادل للموارد عنصران حيويان في اتقاء الصراع وتوطيد السلام.

والاتحاد الأوروبي، في الوقت الراهن، بصدد عملية إصلاح لمعونته الخارجية لجعلها أكثر تماسكا في تعاملها مع بلدان ثالثة، وأكثر تركيزا على الأهداف الواضحة للسياسة العامة، وأكثر مرونة في الاستجابة لبيئة دولية سريعة التغير، واكثر تناسقا في تنفيذها. وإحدى سمات هذا الإصلاح هي التنسيق الأوثق مع المانحين الدوليين الآخرين، وهو ما أبرزته زيارة المفوض نيلسون الأخيرة لنيويورك. وفضلا عن ذلك، أحرز الاتحاد الأوروبي تقدما كبيرا في تطوير قدراته على إدارة الأزمات. وهذه القدرات ستكتسب أهمية في السياق الأوسع لبناء السلام، باعتباره شكلا من أشكال التعاون الطوعي، وذلك، مثلا، من خلال قيام الاتحاد الأوروبي بتوفير الشرطة المدنية للبعثات الدولية. وعلاوة على ذلك، سينظر المجلس الأوروبي، في حزيران/يونيه ٢٠٠١، في برنامج يستهدف تعزيز قدرات الاتحاد الأوروبي الوقائية.

كما أن السعي وراء العدالة والمصالحة أمر أساسي لبناء السلام بشكل فعال. ويجب كفالة سيادة القانون والاحترام الكامل لحقوق الإنسان، ووجود أسس ديمقراطية للنظم السياسية والقضائية، وضمان أن تؤدي وظائفها على نحو ديمقراطي. والحكم الرشيد، بما في ذلك تعزيز المساءلة والشفافية في عملية صنع القرار العام والمشاركة الفعالة للمجتمع المدني. والتعددية السياسية، والشرعية، يعد أيضا عنصرا أساسيا في بناء السلام.

والاتحاد الأوروبي يرغب في التأكيد على أهمية دور القانون الدولي في بناء السلام. وقد حذفت المحكمتان الجنائيتان الدوليتان لرواندا ويوغوسلافيا السابقة، على سبيل المثال، مهام هامة تتعلق بالمساءلة والمصالحة والردع وبناء السلام. كما أيد الاتحاد الأوروبي بنشاط تدابير تكفل المساءلة عن الأعمال الإجرامية بموجب القانون الدولي. ونود أن نؤكد في هذا الصدد على أهمية نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ونجدد مناشدتنا لجميع الدول أن تصبح أطرافا في هذا النظام الأساسي.

ونود أيضا أن نبرز الدور الذي يؤديه المجتمع المدني، وبصفة خاصة على المستوى المحلي، في تعزيز المصالحة والوفاق. أما تجنب التهميش والتمييز فهو حجر الزاوية في بناء السلام الفعال. ومن ثم، ينبغي إدراج تدابير لدعم المساواة وضمان احترام حقوق الإنسان في أية استراتيجية تستهدف بناء السلام المستدام. وفي هذا السياق، يود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد على الدور المركزي الذي تؤديه مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وأهمية توفير الدعم الكافي للبرامج الفعالة التي يضطلع بها مكتبها.

والأمم المتحدة، بمسؤولياتها المحددة في الميثاق وحضورها العالمي، وإطارها المؤسسي العريض، في وضع فريد يؤهلها للتصدي للأسباب الجذرية للصراع، واتخاذ تدابير قصيرة الأجل لاتقائه. ولكن التحديات الماثلة أمام المجتمع الدولي في تعزيز السلام وصورته عديدة ومتنوعة في آن واحد. ومن هنا فإنها تتطلب جهودا مشتركة، وسياسات مركبة ومتكاملة للاستجابات يتعين أن تتولى تنفيذها طائفة عريضة من الجهات الفاعلة بما فيها تلك التي لديها ولايات محددة بموجب القانون الدولي.

ومن المعترف به بشكل عام أن ولايات مجلس الأمن لحفظ السلام ينبغي، حسب الاقتضاء، أن تحوي عناصر لبناء السلام، عندما يستدعي الأمر ذلك، لدعم عملية ما للسلام، حتى يتسنى في مرحلة مبكرة، إنشاء الأنشطة اللازمة لبناء السلام، وتحديد وسائل التنسيق والتعاون، سواء فيما بين مختلف عناصر عملية حفظ السلام، أو مع الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة. وعندما يخفض وجود لحفظ السلام أو يُسحب، فمن المهم أيضا ضمان إمكانية الاضطلاع بأنشطة بناء السلام في بيئة لا تشكل تهديدا للسلام. ومن ثم، لا يجوز لمجلس الأمن أن يفك ارتباطه في وقت مبكر أكثر من اللازم. فالانتقال السلس من حفظ السلام إلى بناء السلام ووجود استراتيجية خروج سليمة عنصران أساسيان للحيلولة دون عودة نشوب الصراع. وقد تم التأكيد على ذلك بشكل واف في المناقشة التي دارت في مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ حول البند المعنون "لا خروج بلا استراتيجية".

ويدرك الاتحاد الأوروبي ضرورة الحاجة إلى التعاون الوثيق والحوار، اللذين يُضطلع بهما بطريقة تقوم على التعزيز المتبادل، بين هيئات الأمم المتحدة في دعم بناء السلام الفعال، ويلاحظ في ذلك السياق الوظائف الهامة التي تضطلع بها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجالات الإنعاش وإعادة التعمير.

ودور الأمين العام والأمانة العامة دور أساسي. ونسلم بوجه خاص بأهمية تعزيز قدرة الأمانة العامة على جمع المعلومات والتحليل. وعلاوة على ذلك ينبغي كفالة الموارد الكافية والدعم الكافي لتمكين إدارة الشؤون السياسية من الاضطلاع بدورها على نحو فعال، كمركز للتنسيق في بناء السلام ومنع نشوب الصراع. ويرحب الاتحاد الأوروبي بإنشاء وحدة بناء السلام بعد انتهاء الصراع دعما لذلك الدور.

وفيما يتعلق بمكاتب الأمم المتحدة لبناء السلام، يرى الاتحاد الأوروبي أن لها دورا تؤديه، في توفير مركز للتنسيق وفي تعزيز ترتيبات الشراكة والتنسيق في البلدان الخارجة من الصراع، حيث ما كان ذلك ملائما. ويذكّر الاتحاد الأوروبي بالأهمية القصوى لتعبئة جميع الجهات الفاعلة المسؤولة عن بناء السلام، بطريقة منسقة، لا سيما صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، والمؤسسات المالية الدولية والمانحين الثنائيين، بهدف ضمان مشاركة هذه الجهات مشاركة كاملة ومبكرة في صياغة استراتيجيات شاملة لبناء السلام، وتفادي وجود فجوات تمويلية بين أنشطة حفظ السلام وبناء السلام.

والتعاون بشكل أوثق بين الأمم المتحدة وشركائها الإقليميين في معالجة تحديات السلام عنصر أساسي. ويقتضي بناء السلام بصورة ناجحة دعما نشطا ومشاركة نشطة من الأطراف الإقليمية الفاعلة. والاتحاد الأوروبي ملتزم ببناء شراكات أكثر فعالية، وخاصة مع الأمم المتحدة، ولكن أيضا مع المنظمات الإقليمية الأخرى. ونود أيضا أن نشير إلى الإسهام القيم الذي كثيرا ما يقدمه المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في ميدان السلام.

وتملك الأمم المتحدة والجهات الإقليمية الفاعلة طاقات وقدرات مختلفة في مجال منع الصراع وبناء السلام. وينبغي أن ينصبّ تركيزها على تحقيق المزيد من التكامل كمؤسسات تعزز بعضها بعضا مستفيدة من مزاياها النسبية. وسيوفر الاجتماع الرابع الرفيع المستوى بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، والذي سيبدأ غدا هنا في نيويورك، فرصة ممتازة لتعزيز التكامل والتنسيق على حد سواء.

إن أنشطة التنمية وتدابير بناء السلام وجهان لعملة واحدة. إذ لا يمكن أن تكون هناك تنمية بدون سلام. ويدرك الاتحاد الأوروبي تماما أهمية المعونة الإنمائية كجزء من جهود طويلة الأجل ترمي إلى بناء الازدهار والسلام الدائم.

الرئيس: (تكلم بالعربية): المتكلم التالي هو ممثل الجزائر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): إن الوفد الجزائري لسعيد وفخور بأن يرى أهم الأجهزة هذا يجتمع برئاسة ممثل لبلد تربطه العديد من الأواصر المتينة ببلدي، أواصر صيغت عبر القرون في مكافحة الشدائد وفي التبادلات السخية والمثمرة التي تمضي بنا اليوم تجاه مصير مشترك. ومما يزيد من غبطتي إنني خلال سنوات عديدة قد تشرفت بمعرفتكم، سيدي الرئيس، كدبلوماسي موهوب وظّف ذكاءه وقلبه لخدمة قضية العدالة والتقدم، وهو الذي سيقود بحكمة أعمال المجلس نحو النجاح الذي ننشده.

وأود أن أعرب أيضا عن تقديري للسفير كيشوري محبوباني ممثل سنغافورة، وإعجابي به لما حققه من نجاح هائل في رئاسته لمجلس الأمن في وقت كان يخطو فيه خطواته الأولى كعضو منتخب حديث العهد في المجلس.

إن البند الذي دعوتم، سيدي الرئيس، إلى إجراء مناقشة شفافة وديمقراطية بشأنه قد جاء في وقت مناسب، لأنه يُعرض على المجلس في أعقاب المناقشات الخصبة التي عقدت في مؤتمر قمة الألفية وفي أعقاب المناقشات التي أثارها تقدير الفريق المعني بعملية الأمم المتحدة لحفظ السلام (S/2000/809) بقيادة السيد الأخضر الإبراهيمي؛ وهي أيضا تقع في لب مسألة حفظ السلام بأكملها. ويجب أن نفكر معا بشأن المنهجية التي ينبغي اتباعها، وبشأن الوسائل التي ينبغي أن تتوفر، بحيث أنه ما إن يستعاد السلام بعد صراع ما، يمكن الشروع فورا في عملية لبناء السلام بغية تحقيق السلام والاستقرار الدائم. وبعبارة أخرى، ينبغي أن نصوغ ونقيم استراتيجية متكاملة وشاملة؛ وهذا يقتضي تنظيما منهجيا، وتنسيقا فعالا، ومتابعة دقيقة، وبالطبع، تمويلا كافيا.

ومن أجل ذلك من المفيد، إن لم يكن من المحتم، استيفاء شروط معينة في إعداد هذه الاستراتيجية وتنفيذها على السواء.

أولا وقبل كل شيء، ينبغي لكل من تلزم مساهمتهم المبادرة إلى المشاركة وتقديم مساهمتهم بصورة فعالة. وهذا ينطبق بالطبع على مجلس الأمن، الذي يتحمل بموجب الميثاق المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ولكنه ينطبق أيضا على الجمعية العامة وعلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللذين لهما دور رئيسي يضطلعان به، فضلا عن صناديق ووكالات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، التي بدون مشاركتها يكون كل جهد في هذا المجال محكوما عليه بالفشل.

وبالإضافة إلى تلك الجهات الفاعلة الأساسية، من المستصوب أيضا إشراك دول المنطقة المعنية والتجمعات السياسية والاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية، التي تملك معرفة أدق بالحالة على أرض الواقع والتي يمكن أن يكون تأثيرها على مسار الأحداث حاسما.

وينبغي أيضا تحليل أسباب الصراع بعناية ومعالجتها بصورة سليمة بغية تفادي أن تؤدي نفس الأسباب إلى نفس النتائج. وهذه الأسباب عديدة، وهي غالبا ما تتصل بالفقر، فهو مصدر للشعور بالإحباط واليأس والمرارة، وكذلك لغياب الديمقراطية وسوء إدارة الشؤون العامة. وفي حالة أفريقيا وعلى وجه الخصوص، يمكن أن تتصل أيضا بالظلم الذي أحدثه الاستعمار الوحشي والذي لم يحترم بني الإنسان والتوازنات الدقيقة الناشئة عبر القرون. ويمكن أن تعود أيضا إلى نتائج الخيارات السيئة التي اتخذتها السلطات العامة وهي

خارجة من ظلام الاستعمار، في مواجهة تحديات هائلة وتوقعات كبيرة معقدة وملحة.

وأخيرا، هذه الاستراتيجية يجب أن تكون قادرة على أن توفر للبلد أو المنطقة المعنية فرصة حقيقية لاستئناف حياة طبيعية في سلام ونظام، وفوق كل شيء فرصة للانطلاق على طريق التقدم والعدل والحرية.

وفي ذلك الصدد، اسمحوا لي أن أشاطر المجلس عددا من الأفكار والاعتبارات. أولا، من المتفق عليه بشكل عام اليوم أن برامج نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم تمثل عنصرا أساسيا في عملية بناء السلام. وفي الحقيقة أن مجلس الأمن في السنة الماضية كرس جلسة لذلك الموضوع، وقدمت فيها أفكار وتوصيات هامة. وانتشار الصراعات الداخلية، التي كثيرا ما تواجه فيها الحكومات تمردا مسلحا، ينطوي على مهمة غالبا ما تكون صعبة ومعقدة تتمثل في تسريح متمردي الأمس، الذين أصبحوا شركاء اليوم في السلام. ولذلك، نقترح، أن تدرج برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بالتعاون مع إدارة شؤون نزع السلاح وإدارة عمليات حفظ السلام، كأحد عناصر العمليات. وبالتالي ينبغي لهذه البرامج أن تكون جزءا من أنشطة بعثات الأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع الأطراف؛ وينبغي تمويلها من الميزانية الكلية للعملية، كما اقترح في الحقيقة الفريق العامل التابع للجمعية العامة المعني بأسباب الصراع في أفريقيا.

وهذه عملية معقدة وتنطوي على قدر كبير من الخطورة، يُضطلع بها لكفالة إعادة دمج المحاربين السابقين في المجتمع على نحو منظم وفعال بحيث لا يخطر لهم لسبب أو لآخر أن يعودوا إلى حمل السلاح.

ومن الضروري إيلاء اهتمام خاص أيضا لمأساة الجنود الأطفال التي لا يمكن قبولها. وعلى المجتمع الدولي، وهو يطالب باحترام الأطراف المتحاربة للمدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، وبعدم تجنيد الأطفال دون سن ١٨ سنة، أن يبذل جهدا خاصا من خلال الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها للتصدي بشكل حقيقي لمسألة ضحايا الحرب من الأطفال، سواء كانوا مشاركين بصفة مباشرة أو غير مباشرة فيها، وذلك من أجل إعطائهم الرعاية التي يحتاجون إليها والسماح لهم بالعودة إلى الاندماج تدريجيا في المجتمع.

وثانيا، من بين العواقب المأساوية التي تترتب على الصراعات جحافل اللاجئين الذين يلقَى بهم على الطريق إلى المنفى، والذين تعطينا وسائط الإعلام أحيانا لمحة عن معاناتهم التي لا توصف. وتتطلب منا هذه المأساة أن نتناول عددا من الشواغل، من قبيل كيفية تلبية احتياجات هؤلاء اللاجئين، وكفالة حمايتهم، والتفاعل مع بلدان اللجوء. ومع أن عودة اللاجئين إلى أوطانهم يجب أن تكون من أولويات ما بعد انتهاء الصراع، يلزم رغم ذلك التحضير الصحيح لهذه العودة وتنفيذها. والواقع أن إعادة دمج اللاجئين يجب أن تتيح لهم تدريجيا استئناف حياة طبيعية بفضل القيام بعملية للتعمير والإنعاش الاقتصادي وليس بسبب عودة السلام فقط.

ويعزى الاهتمام الخاص الذي يجب أن يتمتع به اللاجئون، في جملة أمور، إلى أنهم ينتمون إلى الفئة التي عانت الأمرَّين من الحرب. ولذلك فإنه من الطبيعي أن يكون في مقدورهم أن يشهدوا تحسينا في الحالة مع عودة السلام. وفي هذا الصدد، يجب أن تقدم السلطات الوطنية الإسهام الرئيسي، بينما تقدم المنظمات الدولية، والأمم المتحدة بصفة خاصة، مساعدات ملموسة للبلد المعني، وخاصة لأن إعادة إدماج اللاجئين تؤدي بصفة عامة إلى انخفاض في عدد المستفيدين من المساعدة الإنسانية.

وثالثا، في حالة ارتكاب جرائم حرب أو إبادة جماعية، كما كان الحال في يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا، لا بد من أن تكون العدالة صارمة، لأنه ليس هناك ما هو أسوأ أو إثارة للفزع من ثقافة الإفلات من العقاب. ويجب أن تقترن هذه القبضة الحديدية مع ذلك ببذل جهد يتسم بالجرأة والتصميم على إصلاح نسيج الأمة الذي تمزقت أوصاله، وإعادة بناء قنوات التعبير والاتصال، واستجماع القوى، وحشد الطاقات، وتهيئة الأوضاع لاستئناف التفاعل الاجتماعي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى للتشجيع على بذل هذا الجهد وتيسيره ومساندته وذلك بتوفير الدعم السياسي والسوقي والمالي له.

ومن هذا المنطلق، لا يسعنا إلا أن نرحب بإنشاء مكاتب الأمم المتحدة في غينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى وأنغولا، فضلا عن ترحيبنا بأنشطة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، على إسهامها الذي لا يقدر بثمن الذي قدمته لتلك البلدان عن طريق دعمها لتوطيد حقوق الإنسان، وإنشاء المؤسسات الديمقراطية وتطويرها، وتعزيز قدراتها في مجال الإدارة العامة. ولا بد رغم ذلك من بذل جهد إضافي في المجال المالي، ولا سيما في أفريقيا، من أجل كفالة استمرار هذا العمل في تقديم ثماره.

ورابعا وأخيرا، بما أن التنمية هي اسم آخر للسلام، سوف يلزم دائما أن ينشأ برنامج مهيأ بصفة خاصة لتلبية احتياجات البلد أو المنطقة المعنيَّة وهادف إلى إصلاح الهياكل الأساسية وتشييد مراكز التعليم والصحة، وإيجاد فرص العمل، وإعادة البدء في النشاط الاقتصادي على أساس أسلم وأكثر عدلا. وتحقيقا لهذه الغاية، لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولمؤسسات بريتون وودز دور هام يؤدَّى في تحديد الاستراتيجيات الضرورية وكفالة التمويل، الذي لا يتسنى بدونه الاضطلاع بأي عمل جديد بهذا الاسم.

والواقع أننا لن نوفر الحلول اللازمة للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تكمن في جذور الصراع أو التي سنزيل أسبابها سواء باستنزاف موارد البرنامج الإنمائي الضئيلة والآخذة في التناقص باطراد، ولا باللجوء إلى أدوات التدخل ووسائله التقليدية، ولا بالجهود الجزئية والارتجال واصطناع المواقف.

وفي هذا الصدد، لا يمكننا أن نعتبر صيغة مؤتمرات إعلان التبرعات الصيغة المناسبة على الدوام أو أنها قد حققت نجاحا حقيقيا في أي وقت من الأوقات. وبعد كل حرب من الحروب، تسرع كثير من البلدان والمؤسسات المالية إلى مؤتمرات تنظم على عجل لتعِد بتقديم دعمها المالي، ولكن تلك الالتزامات للأسف لا يتبعها اتخاذ أي إجراء. ومن الحالات ذات الدلالة في هذا الصدد مؤتمر المانحين الأخير لجمهورية أفريقيا الوسطى.

وجدير بالبنك الدولي وبالبلدان المانحة أن تنظر في معاملة ديون البلدان المتأثرة من جراء الصراعات معاملة خاصة والنظر في تقديم قروض تسهيلية بدرجة أكبر. وبصفة عامة، من شأن المزيد من السخاء والفعالية في التعاون الإنمائي أن يسهما بدرجة كبيرة في الحد من مصادر التوتر والصراع. وينبغي للصلة التي يسلِّم بها الجميع الآن بين السلام والتنمية أن تشجعنا على مضاعفة جهودنا لإضفاء شكل ملموس على مختلف الالتزامات المتعهد بها هنا في الأمم المتحدة وفي المحافل الأخرى لمساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقلها نموا، بغية الحيلولة دون نشوب الصراعات أو اندلاعها من جديد.

وفي بعثات حفظ السلام التي يوفدها مجلس الأمن أداة هامة للغاية يستخدمها لإنفاذ سياساته على أرض الواقع. ومكاتب الأمم المتحدة هي أداة أخرى متاحة للمنظمة بصفة عامة، غير أن من الواضح أن ولاياتها ووسائلها يمكن أن تفيد

من زيادة إيضاحها وتحديدها، وتعزيزها كما نأمل، في حين ينبغي زيادة الموارد المتاحة لها. وينبغي إقامة تعاون وثيق وفعال بين هذه البعثات والمكاتب تفاديا للتداخل المحتمل وضمانا للتنسيق والوئام في تنفيذ استراتيجية لبناء السلام تشترك فيها جهات فاعلة أخرى غير مجلس الأمن.

ومن المفيد في الواقع الإشارة إلى أن ما تتسم به عملية بناء السلام بعد انتهاء الصراعات من طابع الشمول والتعقيد والمشقة يتطلب المساهمة الفعالة من هيئات أخرى، من قبيل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة للأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها، ومؤسسات بريتون وودز، والمنظمات الإقليمية المعنية. وبعبارة أخرى، لا بد من إقامة شراكة من أجل السلام تتسم بالوضوح والشفافية وباحترام كل منها لولايات الأخرى وسلطاتها.

هذه هي الأفكار التي وددت أن أتشاطرها معكم خلال نظرنا هذا في عملية بناء السلام، التي أفسح فيها المجلس باب المناقشة في اللحظة المناسبة تماما. وآمل أن تسهم عملية التفكير الجماعي هذه في إنشاء عمليات لبناء السلام تكون أفضل تنظيما في المستقبل. فهي وسيلة لاتقاء الصراعات تقل تكلفتها في نهاية المطاف عن عملية حل الصراعات، وتفوقها بالتأكيد نظاما وهدوءا، بالنظر إلى أن التفكير فيها وتنفيذها على السواء لا يتمَّان في ظل التهديد أو تحت وطأة الضغط الذي تفرضه الأحداث.

الرئيس (تكلم بالعربية): أشكر ممثل الجزائر على كلماته الرقيقة الموجهة إلي، فضلا عن بيانه الزاخر بالمعلومات.

المتكلم التالي المسجل في قائمتي هو ممثل نيجيريا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مبانفو (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم يا سعادة الرئيس على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير. وأعرب لكم عن تأييد الوفد النيجيري لكم في اضطلاعكم بمهامكم الجسيمة التي ستقومون بها. وأهنئ أيضا سلفكم السفير كيشور محبوباني ممثل سنغافورة، على الطريقة الفعالة التي أدار بها شؤون المجلس في الشهر الماضي. وأعرب أيضا عن الشكر للأمين العام لبيانه الهام جدا الذي أدلى به أمام المجلس هذا الصباح. إنه بيان زاخر بالمعلومات.

يرى وفدي أن مسألة عمليات حفظ السلام بكاملها بجميع تشعباتها قضية واضحة بصورة جلية، أولا بسبب مشاركة نيجيريا في عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة وثانيا بسبب عضويتنا في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، التي أتشرف برئاستها.

لقد كرست، في السنة الماضية، طاقات هائلة خلال قمة الألفية وجمعية الألفية لمسألة عمليات حفظ السلام. ومن الجدير بالذكر أن تقرير فريق الأمم المتحدة المعني بعمليات حفظ السلام، المعروف بتقرير الإبراهيمي، أثار اهتماما كثيرا لدى الدول الأعضاء وجدد الزخم نحو تعزيز قدرة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأيد مجلس الأمن كما أيدت الجمعية العامة على حد سواء شتى توصيات الفريق العامل التابع لمجلس الأمن واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام المتضمنة في تقرير الفريق. وليس ثمة مبالغة بذكر أهمية التوصيات المتضمنة في تقرير الإبراهيمي وتقرير اللجنة الخاصة، بخاصة الآن لأنه، بالرغم من أفضل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمات إقليمية أخرى، يبدو أن مواطن الصراع آخذة في الزيادة بدلا من النقصان.

وبالرغم من أن استدامة السلام والأمن لجميع البلدان والشعوب لا تزال تشكل الهدف الرئيسي للأمم المتحدة في الألفية الجديدة، كما كان عليه الحال حينما أنشئت المنظمة منذ أكثر من نصف قرن مضى، يتعين علينا

أن نسلم بأنه قد حدث تحول في طبيعة التهديدات التي تواجه السلام والأمن منذ نهاية الحرب الباردة. لقد انتقلت الصراعات من الحروب بين الدول إلى الحروب داخل الدول. وبينما كانت الصراعات في ما مضى تحدث نتيجة انقسامات أيديولوجية في عالم ثنائي القطب، فإنه يغذيها الآن التعصب الإثني أو الديني، وبالطموحات السياسية والجشع، التي تتفاقم في أغلب الأحيان بسبب الاتجار غير المشروع بالأسلحة والأحجار الكريمة والمخدرات.

ونظرا لمدى تعقيد التحديات الجديدة التي تواجهها منظمتنا الآن، ثمة حاجة إلى اعتماد إطار عمل شامل ومتعدد التخصصات لمجابهة تلك التحديات. ويتعين أن تشتمل استراتيجيتنا لإدارة الصراع على إطار عمل للحالة قبل الصراع، وفي أثناء الصراع وفيما بعد الصراع. إن ميلنا للعمل قبل فهم ديناميات صراع ما غالبا ما يؤدي إلى تفاقم الصراع. ويتعين أن تكون استراتيجيتنا للتدخل متعددة المستويات ومتعددة الأبعاد ولا بد أن تشتمل على تدابير استباقية من قبيل وضع أنظمة إنذار مبكر على الصُعد المجتمعية والوطنية والدولية. ويتعين أن تشتمل أيضا على استراتيجيات لحفظ السلام وبناء السلام في فترة ما بعد الصراعات من قبيل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ومع أنه من غير المحتمل أن ينبثق نظام عالمي أو شامل للإنذار المبكر - كما شاهدنا بسبب الخلاف الذي أعقب توصية الإبراهيمي بشأن هذه المسألة - إلا أنه توجد بالرغم من ذلك حاجة إلى وضع شبكاتنا على أوسع نطاق ممكن لاجتذاب كل مستويات المدخلات في نظام للإنذار المبكر.

تتطلب الصراعات ذات الطبيعة المتعددة الأبعاد والمتعددة الأطراف مشاركة شتى قطاعات المجتمع، من قبيل المنظمات الدولية، والأطراف الفاعلة في الدولة والمنظمات غير الحكومية. ويعزى ذلك إلى عدم وجود قوة مسيطرة أو مؤسسة عالمية مستقلة، وموارد وحوافز كافية لتلبية كل الطلبات التي يواجهها في أغلب الأحيان مديرو شؤون السلام والأمن الدوليين.

ولكي يتسنى لحفظ السلام وبناء السلام أن يحققا أهدافهما الرئيسية، لا بد من أن تتضمن المفاوضات جهدا شاملا لدعم الهياكل التي تديم السلام وتوجد إحساسا بالثقة في حالات ما بعد الصراعات. وينبغي أن ينصب تركيزنا على التصدي للأسباب الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية للصراع بغية تحقيق إعادة تعمير ملموس في الدولة وإعادة إنعاش مؤسسات الحكومة. وينبغي أن ندمج الأدوات الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية في الخطة السياسية المتسقة. وتتسم هذه الاستراتيجية بأهمية خاصة في البلدان التي تواجه مشاكل التهميش الإثني، مثل ليبريا - حيث فتحت الأمم المتحدة أول مكتب لها لبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع في عام ١٩٩٧ - وفي غينيا - بيساو وفي أفريقيا الوسطى.

وندرك جميعا الدور الحيوي الذي يمكن أن يؤديه نزع أسلحة المحاربين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في تعزيز جهود بناء السلام. ونتيجة لذلك، وبغية تحقيق هذا الهدف، لا بد من توفير موارد كافية لضمان تنفيذ برامج نزع أسلحة المحاربين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وإضافة إلى ذلك، لا بد من تقديم برامج تدريب تشغيلية للمحاربين السابقين وإشراكهم في مشاريع مدرة للدخل ومشاريع عمالة، يكون من شأنها أن تيسر إدماجهم بسهولة في الحياة المدنية. ويمكن تمويل تلك المشاريع من خلال الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ومؤسسات التمويل الدولية والوكالات المتعددة الأطراف والشركاء الآخرون.

وتتصل بهذا الموضوع عن كثب الحاجة إلى ضمان نزع السلاح بصورة فعالة ومجابهة قضية الاتجار غير المشروع

بالأسلحة لما تشكله من أخطار لأي جهد لبناء السلام. ونشير إلى إعلان باماكو المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي أوصى بخاصة بأنه ينبغي أن تنشئ الدول الأعضاء وكالات تنسيق وطنية وبنى تحتية مؤسسية ملائمة للمساعدة في رصد انتشار الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها والسيطرة عليها. وينبغي دعم هذه المبادرة وإدامتها.

وثمة مجال هام آخر يتطلب اهتمامنا هو ضرورة مساعدة البلدان التي تخلصت من الصراعات لكي تبدأ بمشاريع تركز بخاصة على القضاء على الفقر وإعادة بناء الهياكل الأساسية وتحقيق تنمية مستدامة. هذه الاستراتيجية تتفق مع قرار مجلس الأمن ١٣١٨ (٢٠٠٠) الذي يشجع بقوة على القيام في إطار منظومة الأمم المتحدة بوضع استراتيجية شاملة ومتكاملة من أجل التصدي للأسباب الجوهرية للصراعات، بما في ذلك أبعادها الاقتصادية والاجتماعية.

وتكون النتيجة الرئيسية لأي حالة صراع وجود لاجئين ومشردين داخليا، ومعظمهم في أغلب الأحيان من النساء والأطفال. ونظرا لهذه الظروف الباعثة على الكآبة والأسى، يعتقد وفد بلادنا بأن إعادة توطين اللاجئين ستكون أكثر فائدة إذا تمت في سياق الجهود الرامية إلى إحياء النشاط الاقتصادي وإصلاح النسيج الاجتماعي. ومن المحتمل أن يحل هذا بصورة دائمة مشاكل عدم الأمن والتوتر الاجتماعي التي غالبا ما ترافق حالات ما بعد الصراع.

علاوة على ذلك، يجب أن تكفل الحكومات الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون. ويعتقد الوفد النيجيري بأن المجتمع الدولي ينبغي أن يساعد البلدان الخارجة من الصراعات في إنشاء مؤسسات ديمقراطية وإعمال حكم القانون. وينبغي توفير المساعدة لإعادة بناء هذه المؤسسات من قبيل الهيئة القضائية والشرطة والخدمة المدنية.

ويسرنا أن نلاحظ أن مجلس الأمن أدرج مؤخرا عناصر بناء السلام في ولايات عملياته لحفظ السلام، مثل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وهذا غيض من فيض. ويسرنا أن نلاحظ أيضا أن برامج بناء السلام يجري تنفيذها في ليبريا، وسيراليون، وغينيا - بيساو، وبلدان أخرى.

ومثلما ذكرت سابقا، يرى الوفد النيجيري أن استراتيجية بناء السلام تتطلب نهجا شاملا ومتكاملا ينطوي على جميع الشركاء الدوليين والأطراف الرئيسية المحلية والإقليمية. ونرى أنه حالما يجري الإعداد لعمليات حفظ السلام، ينبغي للأمانة العامة ومجلس الأمن أن يجريا مشاورات مع جميع الشركاء بغرض وضع استراتيجيات مناسبة لبناء السلام وتعبئة الموارد اللازمة. وينبغي لمجلس الأمن أن يجري مشاورات مع هؤلاء الشركاء من قبيل المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، كي يمكّنها من تحديد دور كل مشارك من المشاركين. وهذا سييسر إجراء تنسيق وثيق فيما بين جميع الأطراف الرئيسية.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أختتم كلامي بالقول إنه على الرغم من أن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، فإن الوقائع اليومية القائمة حاليا تجعل أطرافا رئيسية أخرى، أكانت دولا أم غير دول، ضرورية لإحلال السلم والأمن الدوليين بشكل فعال. لذلك

يحدونا الأمل في الإبقاء على المستوى الحالي من التعاون القائم فيما بين الأطراف الرئيسية.

الرئيس (تكلم بالعربية): أشكر ممثل نيجيريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل جمهورية كوريا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد صن جون - يونغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ كلامي بتوجيه التهنئة إليكم، سيدي الرئيس، على تسلمكم رئاسة المجلس في شهر شباط/فبراير. إن موضوع مناقشة اليوم هام وحسن التوقيت على حد سواء، لا سيما بالنظر إلى عقد الأمم المتحدة غدا الاجتماع الرابع الرفيع المستوى للمنظمات الإقليمية بغية تناول هذه المسألة الهامة مرة أخرى باعتبارها جزءا من جدول أعمالنا. وفي هذا الصدد، نقدر مبادرة تونس بالطلب إلى المجلس تناول مسألة بناء السلام بشكل شامل.

وبما أن التعقيد الذي تتصف به التحديات الأمنية الجديدة قد أشار إليه على نحو صحيح الأمين العام في الوثيقة ''خطة للسلام'' (S/24111) التي أصدرها عام ١٩٩٢ وملحقها (S/1995/1) لعام ١٩٩٥، أجري العديد من المناقشات وطرح العديد من الاستراتيجيات. فعمليات حفظ السلام تتكيف مع الجوانب المعقدة والمتعددة الأبعاد للواقع الجديد. لذلك نرحب بالاتجاه السائد مؤخرا بحيث أن ولايات عمليات حفظ السلام تتضمن عناصر لبناء السلام في فترة ما بعد الصراع.

وخلال المناقشة المفتوحة التي جرت خلال الشهر الماضي بشأن تعزيز التعاون مع البلدان المساهمة بقوات، أشار العديد من الدول الأعضاء إلى أن المشاورات التي تجري فيما بين الأطراف الرئيسية المعنية ينبغي أن تبدأ في أبكر مرحلة ممكنة من صنع القرار في عملية لحفظ السلام. ونود أن نؤكد مجددا أن من شأن هذه الترتيبات المبكرة أن تكون هامة في وضع استراتيجية مخططة جيدا لبناء السلام في ولاية عملية حفظ السلام.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنرحب بإنشاء الفريق العامل الجامع المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونحن نتوقع أن يؤدي عمله إلى قيام تعاون منظم ومعزز مع المساهمين بقوات وإلى مشاركتهم في عملية صنع القرار.

ومن المعترف به الآن بشكل عام أن منع الصراع وحفظ السلام وبناء السلام في فترة ما بعد الصراع أمور مترابطة فيما بينها وتصبح أكثر فعالية إذا نفذت بالتزامن بعضها مع بعض بدلا من أن تأتي الواحدة بعد الأخرى. وبناء عليه، فإن نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة دمجهم شروط أساسية لتحقيق الاستقرار مباشرة في مرحلة ما بعد الصراع ومنع إعادة اندلاع الصراع من جديد. والسلام، والأمن، والاقتصاد، والتنمية الاجتماعية أيضا أمور مترابطة فيما بينها على نحو وثيق. وحماية اللاجئين والمشردين في الداخل هي أيضا جزء ضروري لتدابير بناء الثقة اليوم. فعودتهم الآمنة وإعادة تأهيلهم هما أهم شرطان أساسيان لإعادة الدمج والاستقرار في المنطقة المتضررة.

وإزاء هذه الخلفية، أود أن أدلي ببعض التعليقات حول مسائل نعلّق عليها أهمية كبرى.

قبل كل شيء، ينبغي لولايات حفظ السلام أن تكون دوما واقعية ومجدية من حيث التكاليف بغية نجاح البعثات. والعامل الرئيسي الذي يتعين مراعاته لإنجاح استراتيجية بناء السلام هو توفر الموارد المالية والموارد الأخرى ضمن استراتيجية طويلة الأجل. ولدى مناقشة

استراتيجية تدخل الأمم المتحدة في حالات ما بعد الصراع يجب وضع خطة عملية في مرحلة مبكرة جدا من أجل توضيح دور الأمم المتحدة وعملها.

وأفضل استراتيجية مجدية من حيث التكاليف هي استراتيجية تعزيز القدرة الوقائية للأمم المتحدة. ونحن نرى أن تدخل هذا المجلس مباشرة وتعزيز دور الأمين العام ينبغي زيادة تشجيعهما من أجل الإدارة الفعالة للصراعات على جميع المستويات. ونعتقد أن الأمين العام يضطلع بدور مفيد عن طريق مواصلة رصد الحالة في المناطق التي تشهد صراعات أو شهدت صراعات أو يحتمل أن تشهد صراعات، وعن طريق إيفاء المجلس بآرائه وبآخر المستجدات. ونظرا لأن التوقيت عنصر حاسم في عملية التدخل، فإن تقارير الأمين العام يجب أن تعد في الوقت المناسب للغاية وأن ينظر فيها المجلس على النحو الواجب.

ونحن نتوقع من مختلف الأطراف الرئيسية، من قبيل الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، ولا سيما مؤسسات بريتون وودز، والمنظمات الإقليمية، أن تعزز جهودها بغية إجراء تنسيق منتظم لدى وضع الاستجابة المتكاملة. علاوة على ذلك، فإن تعزيز الشراكة مع المنظمات غير الحكومية سيسهم إيجابا في حشد الدعم اللازم عن طريق توسيع دائرة المتطوعين. ولكن في حالات إشراك شتى الأطراف الفاعلة من مختلف الكيانات، فإن توخي الحذر أمر ضروري لتجنب ازدواجية العمل والمنافسة على موارد محدودة.

وفي هذا الصدد، نحيط علما بأن مجلس الأمن قد شدد في تقاريره السابقة على الحاجة إلى تحديد المهام بوضوح وتقسيم المسؤوليات بين جميع الأطراف الفاعلة المعنية. ويتفق وفد بلادي مع الملاحظة التي وردت في تقرير الإبراهيمي والتي مؤداها أنه من الضروري إنشاء جهة تنسيق لعمليات بناء السلام. وفي هذا الصدد، نرى أن الاقتراح الذي ورد في التقرير والذي يدعو إلى أن يكون وكيل الأمين للشؤون السياسية هو جهة التنسيق باعتباره هو الذي يدعو إلى عقد اجتماعات اللجنة التنفيذية للسلام والأمن يستحق المزيد من النظر. ومن شأن تعزيز مهام هذه اللجنة التنفيذية أن يسهم في تحسين قدرة الأمم المتحدة على وضع استراتيجية شاملة وتحقيق تنسيق أفضل مع الأطراف الفاعلة الأخرى. ويؤيد وفد بلادي أيضا الجهود المشتركة التي تبذلها إدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل مستمر لتعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال بناء السلام.

وفي الختام، أود أن أشدد على أهمية دور المنظمات الإقليمية وبلدان المنطقة المعنية. فنجاح أي عملية لبناء السلام قد يصبح بعيد المنال إذا لم تتوفر الإرادة السياسية القوية والدعم من الدول الأعضاء. ونرى بشكل خاص أن وجود مشاركة أكثر فعالية من جانب البلدان والمنظمات في المنطقة المتأثرة أمر حاسم. وفي ضوء تعقد عملية التنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة وصعوبة تعبئة عملية تدخل على نطاق كامل من جانب المجتمع الدولي، يتعين تشجيع الكيانات الإقليمية والبلدان المعنية على اتخاذ المبادرة اللازمة في هذا الخصوص.

وقد شهدنا بالفعل بعض الحالات التي اشتركت فيها بشجاعة المنظمات الإقليمية والبلدان المعنية في عمليات حفظ السلام والتي سهّلت عملية بناء السلام في المنطقة المتأثرة. وتدلل هذه الأمثلة على الحاجة إلى أن تتشاطر البلدان إحساسا معززا بالمسؤولية والتعاون في إتقاء الصراعات وفي حفظ السلام وبناء السلام في مناطقها الخاصة. ونأمل في أن يسفر الاجتماع رفيع المستوى وشيك الانعقاد بين الأمم

المتحدة والمنظمات الإقليمية عن معالجة مثمرة لهذا الموضوع الهام.

ولدينا اعتقاد راسخ بأن مساعدة المجتمع الدولي ستكون مجدية بشكل حقيقي عندما تدلل الأطراف المعنية بصورة مباشرة على التزامها بمستوى مماثل.

الرئيس (تكلم بالعربية): أشكر ممثل جمهورية كوريا على الكلمات الطيبة التي وجهها لي.

وأود أن اغتنم هذه الفرصة لأرحب باسم المجلس بالسيد عصمت عبد المجيد، الأمين العام لجامعة الدول العربية، الحاضر فيما بيننا عصر هذا اليوم.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل مصر. أدعوه إلى الجلوس إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، لا أحتاج أن أؤكد لكم قدر الإعزاز والمحبة التي تحملها بلادي وشعبها لبلدكم ولشعبكم الشقيق. واليوم وللمصادفة السعيدة يزور رئيس مصر، الرئيس حسني مبارك، تونس الخضراء وذلك في إطار التواصل البنّاء بين شعبينا وحكومتينا.

وأود أن أعرب لكم عن الشكر لتنظيمكم هذا النقاش الهام الذي نأمل أن يمثل إضافة جديدة لجهود الأمم المتحدة في موضوع البحث.

موضوع المناقشة اليوم هو موضوع هام، بل وحيوي. ومصر ترى أن أهمية ذلك الموضوع وتشعبه وتعدد عناصره تبلغ من الدرجة أن جهازا واحدا للأمم المتحدة - وإن كان ذلك الجهاز هو مجلس الأمن - لا يستطيع وحده التعامل مع الموضوع برمته، بل يتطلب الأمر - وكما أوضحت الورقة التونسية التي وزعتموها إعدادا لهذا الاجتماع - تضافرا بين الأجهزة الرئيسية للمنظمة: الجمعية العامة، مجلس الأمن، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى الأمانة العامة وعلى رأسها الأمين العام السيد كوفي عنان، الذي نثق في قيادته وحكمته ونشاطه الدؤوب لخدمة المنظمة وأهدافها. نقول إن كل هذه الأجهزة عليها أن تعمل، كل في حدود اختصاصاته وصلاحياته التي حددها الميثاق، ثم تأتي بعد ذلك وكالات الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصصة ومجالسها التنفيذية لخدمة هذه الأهداف. وتأسيسا على ذلك، أود أن أعرض لعدد من النقاط التي يوليها وفد مصر اهتمامه عند الحديث عن بناء السلام:

أولا، إن مسألة وضع استراتيجية أو نهج مشترك شامل متفق عليه لبناء السلام هو أمر قد يبدو هدفا قابلا للتنفيذ من الناحية النظرية. ولكن الواقع العملي يفرض في كل حالة عددا من المعطيات التي تحول دون الالتزام بنهج مشترك قابل للتطبيق في كل الحالات. فلكل حالة خصوصيتها. ولذلك فنحن نرى أن تعامل الأمم المتحدة مع مراحل ما بعد انتهاء النزاع في المجتمعات والدول المحطمة أو الفاشلة يجب أن يتسم بقدر طيب من المرونة بحيث لا تؤدي القوالب الجامدة إلى إغفال أو إساءة التعامل مع أحد أو مع بعض العناصر الهامة في هذه الحالة أو تلك.

ثانيا، إن اهتمام مجلس الأمن بمسألة بناء السلام، وهي تقع كما عرضنا في اختصاصات كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، هو اهتمام نشكر المجلس عليه. وإن كنا نفضل أن نرى مجلس الأمن أيضا يعطي المزيد من الاهتمام للنزاعات الناشبة بالفعل أو تلك المعرضة للانفجار. فنحن نريد أن نرى مجلس الأمن "كجهاز" يركز على بناء السلام بشكل محكوم أو متحكم فيه في حالات ما بعد انتهاء النزاع، وذلك حتى لا يبتعد عن مهمته الرئيسية في الحفاظ على الأمن الدولي في المقام الأول. كما أننا نؤكد على أهمية تعامل مجلس الأمن بدون ازدواجية في المعايير التي يأخذ بها عندما يتعلق الأمر بتنفيذ قراراته، وأن يتناول بقدر

أكبر من الحماس الموقف – على سبيل المثال – في دول مثل الصومال وأنغولا. والتعامل مع الموقف في الشرق الأوسط هو النموذج لما يجب أن تكون عليه في رأينا مهمة مجلس الأمن، والتي للأسف لا يؤديها في هذا الإقليم بالشكل المطلوب.

وهذه النقطة هامة من وجهة نظرنا، باعتبار أن هذا المجلس لديه تفويض من دولنا بحفظ الأمن والسلم الدولي. ومن غير المقبول أن نسمح بفشله في إدارة أو تحقيق تلك المهام أو اكتفائه بتصريف الاهتمام إلى أمور نعترف بأهميتها له أي المجلس، ولكن ليس بولايته عليها أو فيها.

ثالثا، الملاحظ أن فشل جهود بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء التراع يعود، في حالات كثيرة، إلى فشل أساليب التناول السليم لعدد من العناصر خلال الفترة التي يتدخل فيها المجلس – نيابة عن المجتمع الدولي – لتسوية التراع وحفظ السلام بعد السيطرة عليه. وهناك مثال واضح للفشل في مساعدة أنغولا للعودة إلى حالة من الاستقرار والسلام بعد الصعوبات التي واجهها برنامج نزع سلاح المحاربين، وإعادة دمجهم في المجتمع في استقطاب تأييد حركة المعارضة، الأمر الذي أدى، ضمن أمور أخرى، إلى انهيار جهود الأمم المتحدة وانسحابها شبه الكامل من الساحة الأنغولية.

رابعا، على الجانب الآخر، نرى أن مجلس الأمن يمكنه أن يبدي الاهتمام والمتابعة للبعد الخاص بتزع سلاح المحاربين وإعادة دمجهم في المجتمعات التي تخرج من مرحلة الصراع، وهو عنصر هام يسمح في حالة تنفيذه بطريقة جيدة، كما يشهد نموذج موزامبيق، بوصول المجتمع إلى بر الأمان.

ويمكن لمجلس الأمن كذلك أن يتناول – بتنسيق تقوم به الأمانة العامة مع الأجهزة والوكالات المعنية ودول الجوار – موضوع اللاجئين والنازحين من زاوية تأثيره المحتمل على استمرار التراع أو إعادة تفجيره بعد فترة من الهدوء. ولا يفوتني هنا أن أشير إلى أقدم قضية معاصرة للاجئين في العالم، وهي قضية اللاجئين الفلسطينيين، وضرورة تسويتها بالأساليب المتفقة مع الشرعية الدولية حتى تغدو عنصرا مكملا لتسوية شاملة في الشرق الأوسط بدلا من أن تكون عنصرا هادما لها.

أما فيما يتعلق بالنقاط الأخرى المقترحة، مثل التنمية المستدامة والقضاء على الفقر ودعم سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية فهي كلها أمور تحتل مرتبة الصدارة في أي استراتيجية لبناء السلام. ولا نكاد نتصور أن يكون هناك بناء حقيقي لسلام دائم في أي مجتمع خرج من حالة نزاع بدون تناول جاد لهذه العناصر.

ومصر ترى أن التعامل مع هذه الأمور الأساسية ينبغي أن يكون من خلال الأجهزة الرئيسية الأخرى للمنظمة، التي يستطيع مجلس الأمن، من جانب آخر، عند تدخله في أي نزاع، أن يأخذ هذه الأبعاد الهامة المشار إليها في اعتباره، ثم يعمل على توفير المناخ الملائم لإعادة السلام في أقرب فرصة، وبحيث تستطيع الأجهزة الرئيسية والوكالات التابعة للمنظمة والمنظمات الإقليمية ودول الجوار أن تقوم بعملها. فنحن لا نريد لمجلس الأمن أن يتحول إلى مجلس اقتصادي أو اجتماعي أو إلى جمعية عامة مصغرة، خاصة مع ما يميز عمله من تسييس عال يتناقض مع طبيعة وأسلوب عمل الجهازين الآخرين. هذا بالإضافة إلى أن صلاحياته الواردة في الميثاق ليست شاملة أو جامعة وإنما هي محدودة. ولا شك أن ذلك التحديد كان مقصودا من الآباء المؤسسين لمنظمتنا، وهو يستحق احترام الدول الأعضاء وتمسكهم به.

كل هذا لا يعني أننا لا نستشعر الرضا لرؤية مجلس الأمن بادي الاهتمام بأمور ما بعد السلام، واستراتيجيات

بناء السلام، والهياكل المقترحة لإتمام ذلك. وفيما يتعلق بأسلوب مساهمة المجلس في هذا المجال، فإننا نراها، وفي إطار تطويع نصوص الميثاق وتناولها بقدر من المرونة، مجرد محاولة المساهمة من قبل المجلس، بشكل ما، في شحذ همة المجتمع الدولي ومساعدته على تركيز نظره على كيفية تأمين عدم عودة النزاعات إلى مجتمع ما، بعد السيطرة على توترات ذلك المجتمع، من خلال عمل جاد لحفظ السلام والأمن. ومن ثم، يقوم المجلس بالتوصية بالإطار الفضفاض لفلسفة كيفية التحرك بالأولويات العامة لما يجب أن تعطيه الأجهزة الرئيسية الأخرى اهتمامها، وفي إطار صلاحياتها وتفويضاتها، وبما يحقق التوازن بينها جميعا، وحتى لا يفتئت جهاز على آخر، وأن تعمل جميعها نحو استراتيجية واضحة ومتفق عليها لإعادة بناء المجتمعات المحطمة أو الفاشلة أو التي تعرضت لظروف خاصة مثل ظروف إقليمي كوسوفو وتيمور الشرقية.

إننا نرى أهمية عدم نسيان أن السلام نفسه هو هدف غال صعب المنال. وهناك مجتمعات عديدة تتطلع إلى مجلس الأمن لتحقيق هذا الهدف. فالصومال لا يحظى بالقدر المناسب من الاهتمام بعد. وأنغولا كما أوضحنا عادت إلى دائرة العنف المفرغة بعد أربع سنوات من الهدوء الذي أساء البعض تفسيره. والكونغو تقف الأمم المتحدة أمامها مأخوذة وكأنما لا تمتلك من الأدوات التي تكفي لإعادة الاستقرار إلى هذا البلد الأفريقي الكبير.

ولا أريد أن أتطرق إلى الشرق الأوسط الذي تدفع بعض القوى بالمجلس إلى عدم اضطلاعه بمسؤولياته فيه على نحو ما رأينا أخيرا.

وأخيرا، هناك نزاعات عديدة وصراعات كثيرة تقع في اختصاص المجلس. ويتطلع المجتمع الدولي لرؤيته يتناولها بحزم وجدية حتى يعيد الاستقرار والسلام إلى هذه الأنحاء.

الرئيس (تكلم بالعربية): أشكر ممثل جمهورية مصر العربية على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى بلدي.

المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل السنغال. أدعوه إلى الجلوس على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كا (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أهنئكم، يا سيدي، على تولي بلدكم، تونس، رئاسة مجلس الأمن في شهر شباط/فبراير. في الوقت ذاته، نشكركم على عقد مناقشة اليوم في وقتها المناسب، تلك المناقشة التي تحدد بوضوح تحديات بناء السلام وإدارة حالات ما بعد الصراع.

إن قضية بناء السلام هي قضية حساسة ومعقدة من جميع جوانبها، لأنها ترتكز على قاعدتين، ولأنها بشكل أكثر تحديدا ترتكز على دعامتين عادة ما يصعب التوفيق بين خواصهما. أولهما الحاجة إلى ضمان سلامة مكاسب اتفاق للسلام يفترض أنه وضع حدا لصراع، وثانيهما التوصل إلى اعتماد التدابير التي تشجع الروابط بين السلام، والأمن، والاستقرار، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بحيث تتمكن مجتمعات مزقها الصراع من استعادة السلام، وإعادة إعمار بلدها، واستعادة استقرار المجتمع الذي حقق أعضاؤه المصالحة.

ولذلك، حتى يكون أي نهج نحو بناء السلام بعد الصراع فعالا ومقنعا ينبغي أن يشمل التنفيذ الفوري لسلسلة من التدابير المؤكدة والثابتة لمنع الأعمال التي قد تعرض للخطر أي اتفاق سلام ومن المحتمل أن تؤدي إلى استئناف الأعمال العدائية. وعلى المدى البعيد، ينبغي أن يعقب ذلك تحرك متكامل ومستدام يهدف أولا وأساسا إلى إعادة إعمار البلد الذي دمره الصراع.

وأخيرا إن أي نهج نحو بناء السلام إذا أريد له الأمل في النجاح، ينبغي أن ينظر في الأسباب الأساسية للصراع، وليس في آثاره فحسب: ففي بلدان عديدة في حالة حرب، خاصة في أفريقيا، تشمل تلك الأسباب في العادة المؤسسات السياسية الهشة، والفقر المستشري، والدين الضخم، ومناخ انعدام الأمن في الداخل والخارج.

ولمعالجة كل هذه العناصر، من الضروري ليس اتخاذ قرارات سياسية صعبة فحسب بل لا بد أيضا من أن تظهر الحكومات والمجتمع الدولي التزاما قويا وثابتا بالمشاركة الفعلية في الأنشطة الإنمائية طويلة المدى والمدعومة بالموارد الملائمة والمتوفرة في حينها. ولكن يتحتم علينا أن نلاحظ مع الأسف أنه في أغلب الحالات - على سبيل المثال في سيراليون، وغينيا - بيساو، وجمهورية أفريقيا الوسطى - لم تتمكن الحكومات ولا المجتمع الدولي من الاستجابة الفورية والفعالة إلى الاحتياجات التي تمليها الأوضاع من أجل دعم عملية بناء السلام التي يتم البدء فيها.

ولقد أكدتم على حق، سيدي الرئيس، في مذكرتكم بعنوان ''توطيد السلام: في سبيل نهج شامل'' أن:

''يقتضي توطيد السلام استراتيجية موحدة تشمل اتخاذ مجموعة من الإجراءات على جبهات عدة: سياسية وعسكرية ودبلوماسية واقتصادية ومؤسسية ... والتي تشكل إطارا اجتماعيا متسقا''.

وتتطلب مواجهة مثل هذا التحدي الكبير إرادة سياسية واضحة ومستدامة وجهود تعاونية حسنة الصياغة وحسنة التنظيم.

ولبناء استراتيجية متكاملة لتوطيد السلام من الضروري، أولا، أن نتفادى - مثلما قال مؤخرا وزير التعاون الإنمائي في مملكة هولندا - التقسيم الاصطناعي للصراعات إلى مراحل مختلفة: المنع قبل الصراع، والصراع ذاته، وفترة ما بعد الصراع. إذ ينبثق هذا التقسيم من زاوية تفكير خاصة وليس له علاقة بالحقائق على أرض الواقع: ذلك أن أغلب الصراعات في الوقت الراهن، خاصة في أفريقيا، ناتجة عن الضعف المؤسسي، ومن صراعات القوة، ومن هشاشة المجتمع، وهذه عادة ما تقوض شرعية الحكومات. يجب اتخاذ هذه العوامل في الحسبان عندما يتم تحديد ولايات بعثات صنع السلام وبناء السلام بعد الصراع.

ثانيا، نظرا لأن طابع بناء السلام متعدد التخصصات فلا بد أن يكون عنصرا أساسيا في نهج متكامل وشامل يتضمن القضاء على الفقر، وتشجيع سياسات الحكم السليم وسيادة القانون، ويعزز عناصر المجتمع المدني النشيط الذي يستطيع تقديم الدعم والمشورة أثناء مرحلة بناء السلام.

ثالثا، يجب أن تكون لدى المؤسسات المالية الدولية ومجتمع مانحي المعونة الثنائية مشاركة في بناء السلام محددة بشكل أفضل، لأننا نعلم أن برامج التعديل الهيكلي التي تصاحب عملية الإصلاح الاقتصادي تسبب في أغلب الأحيان وهناً يمكن أن يولّد الإحباط والتوتر الاجتماعي، مما يؤدي إلى مناخ يمكن أن يدمر جهود صنع السلام وبناء السلام بعد الصراع. لذلك من المهم للمؤسسات المالية الدولية مجتمع المانحين أخذ هذه الأخطار في الحسبان وسعيها قدر الإمكان إلى إحداث التوازن العادل بين متطلبات الاستقرار الاقتصادي الكلي وأولويات إعادة السلام، والذي يستدعي مرونة أكبر في تخصيص الموارد من أجل الانتعاش الاقتصادي لبلدان خارجة من الحرب.

رابعا، الأمر الذي لا غنى عنه في إعادة الاستقرار إلى بلدان خارجة من الصراع هو بلا شك الأسلوب الذي تتم به معاملة الجنود السابقين، واللاجئين، والأفراد المشردين. وينبغي إعطاء الأولوية المطلقة إلى برامج نزع السلاح، والتسريح، والتأهيل، وإعادة الدمج، بهدف إيجاد حلول

إنسانية تعالج أسباب الصراع، وبذلك تتجنب إضعاف الآمال المشروعة التي يثيرها عقد أي اتفاق للسلام. لسوء الحظ، فإن حالتي غينيا - بيساو وسيراليون تذكرانا بأن الموارد الملائمة تصل متأخرة للغاية.

خامسا، إذا أردنا بناء السلام، يجب علينا أيضا أن نولي اهتماما خاصا لمكافحة تداول الأسلحة الخفيفة التي كثيرا ما تقع في أيدي جماعات خارجة على القانون، وأن نعالج مسألة عودة الأشخاص المشردين واللاجئين بشكل منظم إلى بلدهم الأصلي. ويجب علينا أيضا أن نبحث ظروف معيشة اللاجئين في البلدان المضيفة التي يتعين تخفيف العبء عن كاهلها، من خلال برامج دعم دولية سخية.

سادسا، من أجل بناء سلام مستدام، علينا أن نعمل جاهدين، بعد كل صراع، من أجل إرساء ثقافة سلام وتسامح وصحوة وطنية ومساواة اجتماعية، لإعادة بناء مجتمع أكثر وئاما ومساواة.

ومع تقديمنا هذه التوصيات، لا يمكن أن نؤكد بما فيه الكفاية على الحاجة إلى توفير الموارد الكافية للبعثات الداعمة لبرامج بناء السلام، حتى يتاح لها أن تفي على نحو موثوق به بولايتها في حفظ السلام.

ختاما، أود أن أؤكد على أن بناء السلام عملية متعددة الأبعاد، فأهدافها النبيلة تتمثل في كسر دوائر العنف، والإسهام، أولا وقبل كل شيء، في إرساء مناخ من السلام والتنمية المستدامة، من خلال تنفيذ استراتيجيات متناسقة في شتى الميادين. ومن الواضح أن هذه العملية تستدعي أن تتولى الأمم المتحدة، مجلس الأمن في المقام الأول، المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وهذا تعبير عن مدى الأهمية التي يعلقها وفد بلادي على مناقشة اليوم، وبصفة خاصة، على نتائج مداولات المجلس.

الرئيس (تكلم بالعربية): أشكر ممثل السنغال على تهانئه لوفدنا.

المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل غواتيمالا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس، والإدلاء ببيانه.

السيد روسنتال (غواتيمالا) (تكلم بالاسبانية): لقد درس وفد بلادي باهتمام شديد اقتراحكم، سيدي، الوارد في الوثيقة S/2001/82، بأن يبحث مجلس الأمن، في جلسة مفتوحة، البند المعنون ''بناء السلام: في سبيل نهج شامل''. ونحن نهنئكم على مبادرتكم بالدعوة إلى عقد هذا الاجتماع الذي نرى أنه وثيق الصلة بعمل المجلس.

إن غواتيمالا، كما ذكرنا ممثل أيرلندا هذا الصباح، أحد البلدان التي دخلت بشأنها الأمم المتحدة في عملية تفاوض مطولة لتسوية صراع مسلح داخلي، أفسحت المجال فيما بعد لبذل جهود لبناء السلام وتوطيد السلام. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشاطركم بعض الدروس التي تعلمناها من هذه العملية. ونحن نفعل ذلك من منطلق فهم تام بأن كل عملية لها سمات مميزة تنفرد بها، ولا تنسحب بسهولة على حالات أخرى. ومع ذلك، فإن كل عملية لها، في الوقت ذاته، سمات مشتركة تكفي للمساهمة في الخبرات والمعارف التي جمعتها الأمم المتحدة في سياق تنفيذ مختلف عمليات السلام.

ويعلم أعضاء هذا المجلس أنه، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، وبفضل المساعدة القيمة التي قدمتها الأمم المتحدة، وضعنا نهاية لصراع مسلح داخلي ظل يعصف بغواتيمالا طيلة ٣٦ عاما. وهذه المواجهة ضاعت فيها عشرات الألوف من الأرواح البشرية، وتسببت في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وجلبت أضرارا جسدية وأشكالا أخرى من المعاناة لكثير من ضحاياها الذين تحول عدد كبير

منهم إلى لاجئين، علاوة على أنها جلبت، على نحو لا يمكن تفاديه، أضرارا فادحة لاقتصاد البلد.

أما الأسباب الجذرية الكامنة وراء الصراع فهي مركبة ومعقدة. وهي تتضمن مطالب اجتماعية قديمة قدم الدهر كانت تنادي بها بعض قطاعات الأمة، من أجل تصحيح مظاهر الظلم الاجتماعي العديدة، ومن بينها الفقر والتوزيع غير المتكافئ للدخل والممتلكات، وما نجم عن ذلك من عدم المساواة في الفصول إلى الخدمات، وانتهاك حقوق الإنسان، والاستبعاد والتهميش والتمييز العنصري والتمييز القائم على نوع الجنس. ومما كشف من شدة الصراع والاستقطاب الناجم عنه بشأن الطريقة التي تلبى بها هذه المطالب، أن الصراع في غواتيمالا ظل نهبا للتوترات التي كانت سمة لما يسمى الحرب الباردة. والواقع أن سقوط حائط برلين وما ترتب عليه من نتائج كانا سببا في إعادة الصراع إلى نطاق يمكن السيطرة عليه، مما ممكن أبناء غواتيمالا أنفسهم من تولي زمام القيادة في مسيرة البحث عن مخرج من هذا الصراع.

وهنا يكمن الدرس الأول لعملية السلام الغواتيمالية. فهي لم تفرض من الخارج، بل إنها بالأحرى جاءت تعبيرا عن الإرادة الحقيقية لأطراف الصراع، والشعب الغواتيمالي بصفة عامة، لوضع نهاية للحرب. وبتعبير دارج أقول إن الغواتيماليين هم الذين كانوا في مقعد القيادة، وأن الغواتيماليين هم الذين أبدوا، وما زالوا يبدون، التزاما بالسلام. ومما لا شك فيه أن هذا هو الشرط الأساسي لنجاح أي جهد لبناء السلام.

إن الدرس الثاني الذي يمكن استخلاصه من عملية السلام الغواتيمالية، فهو يتسق مع النهج الشامل الذي تدعو إليه رسالتكم، سيدي الرئيس. ذلك أن سلسلة الاتفاقات التي تم التفاوض عليها على مدى ست سنوات تتصدى للمصادر الرئيسية لمشاعر السخط التي تملكت الكثير من أبناء غواتيمالا. وعناوين بعض تلك الاتفاقات تكفي لتحديد الخطوط العريضة لأسباب هذا الاستياء: وهذه العناوين تتضمن ما يلي: اتفاق شامل بشأن حقوق الإنسان؛ اتفاق بشأن إعادة توطين المجموعات السكانية التي اقتلعها الصراع المسلح من جذورها؛ اتفاق بشأن إنشاء لجنة استجلاء تاريخ انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال العنف؛ اتفاق بشأن هوية السكان الأصليين وحقوقهم؛ اتفاق بشأن الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والحالة الزراعية؛ اتفاق بشأن تعزيز السلطة المدنية ودور القوات المسلحة في مجتمع ديمقراطي؛ اتفاق بشأن الإصلاحات الدستورية والنظام الانتخابي. وبالمثل، فإن المسائل المتصلة بترع سلاح قدامى المحاربين وتسريحهم وإعادة إدماجهم ترد في الاتفاق المتعلق بالجدول الزمني لتنفيذ اتفاقات السلام والوفاء بها والتحقق منها.

وسيلاحظ أعضاء المجلس على الفور العلاقة الوثيقة القائمة بين اتفاقات السلام هذه ومختلف جوانب بناء السلام المعددة في الجزء ثالثا من الوثيقة S/2001/82. والالتزامات المحددة في اتفاقات غواتيمالا للسلام، إذا ما أخذت مجتمعة، تشكل خريطة للطريق توضح اتجاها في المجهود العالمي يرمي إلى بناء السلام وتوطيده، ويحدد مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لهذه العملية. وعلاوة على ذلك، نجحت هذه الالتزامات بالفعل في اجتياز تجربة صعبة هامة بقبول كل الأطراف لها باعتبارها تعهدا رسميا من الدولة. ومما يتسم بالأهمية أن الحكومة المنتخبة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، والمشكلة من الحزب الذي كان يعارض الحكومة السابقة، أعلنت التزامها بتلك الاتفاقات.

ثمة درس ثالث مستمد من التجربة الغواتيمالية يؤكد فائدة الدعم الدولي، لا سيما دعم الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن المنظمة كانت مدعومة من مجموعة من البلدان التي عملت كأصدقاء، فإن الأمم المتحدة، في المطاف الأخير،

هي التي عكست تلك الصورة من المصداقية والحياد والموضوعية التي مكنتها من الاضطلاع بهذا الدور الهام لدعم الجهد الذي بذله شعب غواتيمالا نفسه، أولا لتحقيق السلام، وثانيا، لبناء السلام.

ولو أن هذا الدور عُهد به إلى أي جهة خارجية أخرى، لنُظر إليه قطعا باعتباره تقحما؛ ولكن عندما اضطلعت به الأمم المتحدة فقد مثل الاضطلاع بمهمة عهدت بها إليها بوضوح أطراف الصراع. وهي مهمة كان، وما زال، يجري تنفيذها بطريقة مثالية. ففي المقام الأول، ومنذ عام ١٩٩٤، كانت الأمم المتحدة تعمل بنشاط كهيئة تقوم بتيسير التفاوض لإبرام اتفاقات السلام، وكهيئة قامت بالتحقق من الامتثال للاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان. وفيما بعد، ابتداء من دخول اتفاقات السلام في حيز النفاذ، شمل دورها الوفاء بكامل التعهدات المحددة في تلك الاتفاقات. ففي ١٩ كانون الأول/ديسمبر الماضي، وافقت الجمعية العامة على تمديد ولاية بعثة التحقق للسنة الأولى من مرحلة جديدة تشمل الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣.

وكدرس رابع يمكن استخلاصه، ينبغي أن يلاحظ أن الهيئات الإقليمية - وهي موضوع آخر أشير إليه في مذكرة المجلس - اضطلعت أيضا بدور هام في العملية، ولم ينطبق هذا فقط على الهيئة الإقليمية العليا، أي منظمة الدول الأمريكية. ينبغي التذكير بأن مجموعة من بلدان أمريكا اللاتينية - التي شكلت ما يسمى بمجموعة كونتادورا، ومجموعة ريو فيما بعد - سعت إلى تعزيز عملية السلام في أنحاء أمريكا الوسطى، بما في ذلك، بالطبع، العملية تعاقبت أحداثها في بلدي. وينبغي التذكير أيضا بأن رؤساء أمريكا الوسطى، وهم يعملون متحدين، هم الذين اعتمدوا في اسكيبولاس الاتفاق الإطاري الذي صيغت فيه عمليات السلام في السلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا.

ولكن على نقيض الممارسة التي كانت سائدة قبل عام ١٩٩٤ في تطبيق الفصل الثامن من الميثاق، كانت الأمم المتحدة هي التي تولت زمام القيادة بين الهيئات المتعددة الأطراف في التعامل مع الحالة الغواتيمالية. وبالتالي أُرسيت سابقة جديدة هامة في العلاقات بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية.

في الحالة الخامسة والأخيرة، يقال عادة، في حالة غواتيمالا، إن تطبيق اتفاقات السلام لا رجعة عنه. ولكن ليس بالضرورة أن تكون هذه هي الحالة. فإن لم ير شعب غواتيمالا أن مستوى رفاهته المادية والروحية يتحسن نتيجة لتلك الاتفاقات، فإنه يظل ممكنا نظريا أن تحدث انتكاسة. ولذلك فإن الحكومة عازمة على تعزيز الوفاء بأحكام الاتفاق المتعلق بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والوضع الزراعي. وبعبارة أخرى، إذا عجزنا عن توطيد السلم، فإن ذلك سيعكس قطعا حقيقة أن المظالم الاقتصادية والاجتماعية القديمة الكامنة في جميع أرجاء بلدي لم تعالج بطريقة سليمة، مما يثبت مرة أخرى العلاقة التي لا انفصام لها بين السلام والتنمية.

هذه بإيجاز هي التجارب التي يمكننا أن نعرضها على المجلس. وختاما، سيدي الرئيس، أود مرة أخرى أن أعرب عن تقديرنا لكم على اتخاذكم المبادرة بتنظيم هذه الجلسة.

الرئيس (تكلم بالعربية): أشكر ممثل غواتيمالا على كلماته الطيبة.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل جمهورية إيران الإسلامية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أتقدم إليكم بالتهانئ على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير.

ولدينا ثقة كاملة بأن المجلس تحت قيادتكم الحكيمة، سيحرز تقدما في التعامل مع المسائل المدرجة في جدول أعماله. واسمحوا لي أيضا أن أتقدم بالتهانئ إلى سلفكم، السفير كيشوري محبوباني ممثل سنغافورة، على توجيهه الماهر لأنشطة المجلس الشهر الماضي.

أود أيضا أن أعرب عن مدى سعادة وفدي بأن يشارك تحت رئاستكم في مناقشة مجلس الأمن لهذا الموضوع الهام. إننا نرى أن تعقيدات بناء السلام فيما بعد الصراع والتحديات التي تواجه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بوجه عام تستحق النظر بعناية.

لقد تغيرت بعض أنشطة الأمم المتحدة تغيرا كبيرا بعد انتهاء فترة الحرب الباردة. فمعظم الصراعات الجديدة التي بدأت في التسعينات أو التي استمرت خلال ذلك العقد كانت تعتبر حالات طوارئ معقدة بمفهوم التنمية. ومن بين الصراعات الـ ٢٧ الرئيسية التي سجلت في عام ١٩٩٩، كانت هناك ٢٥ حربا أهلية، أحدثت أنواعا كثيرة من المشاكل للمدنيين وبلبلة لأصحاب الأنشطة السلمية. وفي هذا السياق، توقفت عمليات حفظ السلام عن توفير حاجز بين البلدان المتحاربة واكتفت بمجرد كتابة التقارير عن انتهاكات وقف إطلاق النار بعد أن يقرر الخصوم صنع السلام.

وكان عليهم في هذا المناخ الجديد أن يشرعوا في طائفة عريضة متنوعة من المهام المعقدة داخل حدود الدول. وفي أثناء معالجتهم لهذه الحالات الجديدة البالغة التعقيد، نشأت مفاهيم من قبيل الدبلوماسية الوقائية، وبناء السلام بعد انتهاء الصراعات، وإنفاذ السلام.

ونتعلم من تجربة الأمم المتحدة الواسعة النطاق في مجال حفظ السلام، ولا سيما خلال العقد المنصرم، جملة أمور من بينها أن وقف إطلاق النار لا يكفي لضمان التنمية السلمية في مجتمع مزّقته الحرب، وأن عمليات حفظ السلام ولو كانت ناجحة تماما لا تهيئ المسرح تهيئة كاملة ولا تفي بمتطلبات بناء السلام بعد انتهاء الصراع. فما أكثر ما شهدنا الآمال في مستقبل أفضل وهي تتحطم. وما أكثر ما ثبت أن دائرة العنف المفرغة أقوى من طموحات السلام.

كما علمتنا التجربة مدى الأهمية الحاسمة التي ينطوي عليها توفير الشروط التالية في أعقاب الصراعات حتى يمكن للسلام أن يدوم. فينبغي أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لتعزيز الثقة من خلال إجراء الحوار بين أطراف الصراع السابقين، وتهيئة مناخ جديد مؤاتٍ للوفاق الوطني، والتشجيع على استئناف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تنهض بالحياة اليومية للسكان وذلك بالتصدي للأسباب الكامنة وراء الصراع.

وبالرغم من أن كل حالة تتطلب حلولا فريدة خاصة بها، يرى وفدي أن ثمة مبادئ رئيسية يمكن أن تنطبق بصفة عامة في حالات بناء السلام بعد انتهاء الصراعات. وفي رأينا أن صدور الاستجابة في الوقت المناسب يتصدر أي قائمة للمبادئ الرئيسية. وبالنظر إلى أهمية القضاء على أي إمكانية للعودة إلى القتال، ينبغي أن يعالج التنفيذ الفعال لبرامج بناء السلام على أنه مسألة عاجلة. ولذلك فإن من المهم التخطيط منذ البداية لبناء السلام بعد انتهاء الصراعات. وينبغي والصراع المسلح ما زال محتدما، وحتى قبل بدء وقف لإطلاق النار، تحديد احتياجات المجتمعات المعنية واستكشاف وسائل تلبيتها.

وينبغي تصميم التدابير الرامية إلى بناء السلام وتنفيذها في تعاون وثيق وتشاور مع الجهات المعنية مباشرة، مع إيلاء الاعتبار لظروف كل حالة معينة واحتياجاتها على وجه التحديد. وينبغي أن ينظر بعين الاعتبار لاحتياجات المجتمعات المعنيَّة تحديدا، بالإضافة إلى الخصائص الثقافية لهذه

المجتمعات، فضلا عن حق كل دولة في حرية اختيار نظمها الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية وتطوير هذه النظم بحرية كاملة بما يتمشى مع المعايير الدولية الأساسية.

وينبغي الاضطلاع بأنشطة بناء السلام في أعقاب الصراعات في ظل المراعاة الكاملة لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبادئ المساواة في السيادة، والاستقلال السياسي، وعدم التدخل في الأمور التي تقع بالضرورة ضمن الولاية المحلية لأي دولة من الدول. وكقاعدة عامة، لا ينبغي الاضطلاع بهذه الأنشطة إلا بطلب من الدولة المعنية برضاها الكامل.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماما خاصا لتمويل الإنعاش الاقتصادي بوصفه جزءا من بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وتعد المساعدة في إعادة بناء الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، والمساعدة في إعادة الإدماج في الاقتصاد العالمي، وتقديم المساعدة الاقتصادية والمالية المباشرة، وتقديم مساعدة الغوث الإنسانية أمورا ضرورية للنجاح في تعمير المجتمعات الخارجة لتوها من الحرب.

وينبغي أن يكون من مجالات التركيز الهامة في الجهود الدولية إشراك السكان المحليين في مرحلة مبكرة في عملية التعمير وبناء القدرة المحلية على النهوض بالسلام في الظروف الهشة التي تتسم بها فترة ما بعد الصراعات.

أما التدابير الرامية إلى نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وتحديد أدوار ملائمة يضطلعون بها في أعقاب الصراع فهي لا محالة من أشق المهام في بناء السلام ومن أهم العناصر الرئيسية لتفادي تجدد العنف ولبناء السلام في حالات ما بعد انتهاء الصراعات. وفي هذا الصدد، من الأمور التي يمكن أن تساعد على تحقيق هذه الأهداف التفكير في مشاريع سريعة الأثر ترمي إلى تحسين نوعية حياة المحاربين السابقين وتوفير سبل كسب العيش المشروع لهم، وتمويل هذه المشاريع وتنفيذها. كما أن الإسراع بنشر عدد كافٍ من الشرطة المدنية يمكن أن يسهم في عودة استتباب القانون والنظام ومن ثم نشوء مناخ ملائم من جديد.

وأود أن أشدد هنا على أهمية تطهير الألغام بوصفه أحد المكونات اللازمة لبناء السلام في أعقاب الصراع. فمن البديهي أن تأثير الألغام المضادة للأفراد يتعدى الخطر المباشر على الحياة والممتلكات إلى طائفة واسعة النطاق من الجوانب الاقتصادية الاجتماعية والإنمائية في البلدان المتضررة من الألغام.

وجنبا إلى جنب مع التدابير السالفة الذكر، ثمة حاجة ماسة إلى مد يد العون للمجتمعات المحلية في استعادة و/أو تعزيز ما يتصل بذلك من العناصر والمؤسسات المتعلقة بسيادة القانون. ذلك أن إقامة أي إدارة مدنية أساسية ونظام قانوني فعال من جديد في مناخ ما بعد انتهاء الصراعات، حيثما تبرر الحالة ذلك، هو من الخطوات الضرورية المؤدية إلى تشكيل مؤسسات الحكم، وبناء المجتمع المدني، وفعالية الحكم المدني.

وتتطلب عملية بناء السلام أن تؤدي الأمم المتحدة دورا متكاملا متعدد الأوجه وأكثر اتساما بالمنحى الإجرائي تمهيدا لإيجاد مناخ يؤدي إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي في الدولة المعنية. وتحقيقا لهذه الغاية، من المهم مواصلة التنسيق عن كثب بين جهازي الأمم المتحدة الرئيسيين: وهما الجمعية العامة ومجلس الأمن.

ونرى بصفة عامة أن مفتاح تحسين إدارة السلام والأمن يكمن في تشاطر المسؤولية بين الجمعية العامة ومجلس الأمن؛ أما حين يتعلق الأمر ببناء السلام، فمن المفيد أن نكفل سلاسة التحول من عمليات حفظ السلام، التي ينشئها

مجلس الأمن في العادة، إلى أنشطة بناء السلام بعد انتهاء الصراع تحت إشراف الجمعية العامة.

وينبغي أن يسند إلى الجمعية العامة بصفة أساسية اتخاذ القرارات بشأن هذه الأنشطة، ويمكن لها أن تتلقى دعما من الأجهزة الرئيسية الأخرى التابعة للأمم المتحدة ومن الوكالات المتخصصة. ولا حاجة بنا إلى تأكيد أنه ينبغي لمجلس الأمن ولجميع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى القيام بدور داعم في هذا الشأن.

ونرى أيضا أنه ينبغي أن يُنظر إلى الأمم المتحدة على أنها بمثابة جهة الوصل لأغراض بناء السلام، التي تتولى التنسيق بين شتى الأنشطة والجهات الفاعلة الكثيرة، التي ينطوي عليها بناء السلام، ومنها المؤسسات المالية، والمنظمات الإقليمية والبلدان المانحة. وتحقيقا لهذا الغاية، نرى ميزة في التوصية الواردة في تقرير الإبراهيمي بشأن ضرورة إيجاد قدرة مؤسسية موحدة ودائمة ضمن نطاق منظومة الأمم المتحدة. كما ندعم أيضا الجهود الجاري بذلها من جانب إدارة الشؤون السياسية بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز قدرة الأمم المتحدة في هذا المجال.

ونعرب عن ترحيبنا بالجهود المستمرة التي يبذلها مجلس الأمن تعزيزا للتنفيذ الفعال لحالات حظر توريد الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن بالفعل على عدد من الأطراف المتورطة في صراعات في مختلف أنحاء العالم. ونثني أيضا على الجهود التي اضطُلع بها مؤخرا بهدف وضع حد لنهب الموارد الوطنية للدول ولتحويل المزايا الناجمة إلى حيازة الأسلحة والمعدات العسكرية. ونرى أن هذه التدابير لا تيسر جهود صنع السلام وحفظه فحسب، بل تساعد أيضا على احتواء الخسائر البشرية والأضرار المادية التي تلحق بمناطق الصراع، ومن ثم تجعل الجهود التي تبذل فيما بعد لبناء السلام أقل صعوبة وأقصر طولا.

وتتابع جمهورية إيران الإسلامية باهتمام شديد المداولات الجارية بشأن عمليات السلام في الأمم المتحدة وقد عقدت العزم على مواصلة تطوير قدرتها على المساهمة في هذه العمليات.

الرئيس (تكلم بالعربية): أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل اليابان أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ساتوه (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أولا، أود أن أهنئكم يا سعادة الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لشهر شباط/فبراير وأعرب عن تقديري المخلص لكم لعقدكم هذه الجلسة المفتوحة. ويعرب وفدي عن اعتقاده الراسخ بأن من الأهمية مناقشة القضايا ذات الصلة بمنع الصراعات وبناء السلام بطريقة منتظمة في المجلس، لا سيما في جلسات مفتوحة. فمن خلال مناقشات كهذه سوف نتمكن بأفضل طريقة من تطوير أفكارنا بشأن هذا البند المعقد من بنود جدول الأعمال. وسوف تزيد هذه المناقشة أيضا وعي وتفهم الحكومات والأطراف الفاعلة الأخرى، بما في ذلك وكالات التنمية والمنظمات غير الحكومية، التي بوسعها أن تسهم في جهود منع الصراعات وبناء السلام على أرض الواقع.

وأثني عليكم يا سعادة الرئيس، لتقديم ورقة عمل مفيدة، تضم ثمار مناقشات سابقة وتوفر أساسا من أجل تحقيق المزيد من التقدم. ونتطلع أيضا إلى تقرير الأمين العام عن منع الصراعات المسلحة، المزمع تقديمه بحلول شهر أيار/مايو ٢٠٠١، الذي سوف ييسر أيضا مناقشتنا.

لقد قامت الحكومة اليابانية، من جانبها، باستضافة المؤتمر الدولي المعني باستراتيجية وقائية، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ في طوكيو، وترأست مؤخرا، في تموز/يوليه، اجتماع

وزراء خارجية مجموعة الـ ٨ الذي اعتمد مبادرات ميازاكي المتعلقة بمنع الصراعات. ونعتقد بأن نتائج هذين الاجتماعين، التي شاركنا فيها مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، تعد مساهمة مفيدة في مناقشات هذه المنظمة.

وحسبما وُصف في ورقة العمل، هناك بالفعل اتفاق واسع النطاق بشأن ضرورة السعي لبناء السلام عن طريق اتباع نهج شامل ومتكامل. وينطوي ذلك على اتخاذ خطوات ملائمة في جميع مراحل الصراع، بداية من مرحلة ما قبل الصراع وحتى مرحلة ما بعد الصراع، فضلا عن التصدي للأسباب الرئيسية للصراع، بما في ذلك العوامل الاقتصادية والاجتماعية. ومن المسلم به أيضا على نطاق واسع أهمية إشراك المانحين، وشتى أجهزة ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية ومؤسسات التمويل الدولية بطريقة منسقة.

أود أن أركز اليوم، على بعض النقاط. يتعين أن نكون على دراية تامة بالرابطة بين الصراعات والتنمية، على النحو الذي جرى التأكيد عليه ليس فحسب في إعلان قمة الألفية بل أيضا في مبادرات ميازاكي الصادرة عن مجموعة الـ ٨. فالسلام والاستقرار شرطان أساسيان لا غنى عنهما من أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، والتنمية الاقتصادية المستدامة ترعى السلام والاستقرار وذلك بالقضاء على الأسباب الرئيسية للصراع. وبعبارة أخرى، لا بد أن تدعم جهود بناء السلام والمساعدة الإنمائية بعضها بعضا، وكما ذكر السيد يوشيرو موري، رئيس وزراء اليابان، في أثناء الزيارة التي قام بها مؤخرا إلى ثلاث دول جنوبي الصحراء الكبرى، ينبغي أن يرتبط هذين الجهدين ارتباطا عضويا على غرار ارتباط عجلات العربة.

إن أفريقيا مثال مجسد على ذلك. وكما أكد السيد موري رئيس الوزراء أثناء زيارته إلى المنطقة، فإنها تحتاج إلى هذا النهج. وتكاثر الصراعات في المنطقة يبرز الحاجة الماسة إلى وضع استراتيجية متسقة من أجل بناء السلام والتنمية. ونعرب عن اعتقادنا بضرورة أن تولي الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على النطاق الأوسع أولوية لذلك في بداية هذا القرن.

وبعد أن شهدنا مؤخرا إنجازات بعثتي الأمم المتحدة لحفظ السلام في كوسوفو وتيمور الشرقية، اللتين أُذن لهما بولاية واسعة النطاق تشمل مهام إعادة التعمير وبناء القدرات، زاد اقتناعنا أكثر فأكثر بحتمية السعي لبذل جهود متسقة لبناء السلام وتحقيق التنمية في جميع مناطق العالم.

وسوف تظل اليابان، من جانبها، ملتزمة بمساعدة البلدان الأفريقية في جهودها للتغلب على الصعوبات التي تواجهها. ويظهر التزام اليابان الثابت باتباع نهج شامل نحو بناء السلام وتحقيق التنمية في تلك القارة ليس بتقديمها مساعدات إنمائية ثنائية ومتعددة الأطراف فحسب بل أيضا برعايتها لمؤتمري طوكيو الدوليين الأول والثاني المعنيين بالتنمية الأفريقية. واستلهاما بالروح ذاتها، اقترحت اليابان استضافة المحادثات على مستوى الوزراء المعنية بالتنمية الأفريقية في طوكيو المزمع إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر المقبل بصدد الإعداد لمؤتمر طوكيو الدولي الثالث المعني بالتنمية الأفريقية.

ومن المسلم به على نطاق واسع إنه يتعين على جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة أن تقوم بأدوارها في جهود بناء السلام وتحقيق التنمية. لذلك صرح السيد موري رئيس الوزراء خلال زياته التي قام بها إلى المنطقة، بأنه ينبغي إيلاء أولوية لاعتبار مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية بصفته محفلا يمكن الدول الأفريقية ذاتها من مناقشة استراتيجيتها الإنمائية.

وأخيرا، أؤكد مرة أخرى على أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل تعزيز مشاوراته مع الأطراف الفاعلة خارج

المجلس. ولن يكون بالمستطاع السعي إلى بذل جهود شاملة لبناء السلام وتحقيق التنمية تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية دون تعاون البلدان المانحة وشتى الوكالات والمؤسسات. ولقد برزت هذه النقطة بفضل المشاركة النشطة في المناقشة المفتوحة التي أجريت مؤخرا بشأن تيمور الشرقية التي شاركت فيها دول من غير الدول الأعضاء في المجلس والضالعة إلى حد كبير في هذه المسألة، فضلا عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ونعرب عن أملنا في أن يواصل المجلس هذه الممارسة.

الرئيس (تكلم بالعربية): أشكر ممثل اليابان على كلماته الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي المسجل في قائمتي هو ممثل رومانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دوكارو (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): يسرني بالغ السرور أن أهنئكم يا سعادة السفير سعيد بن مصطفى، على توليكم رئاسة مجلس الأمن، وأرحب ترحيبا حارا بهذه المبادرة لمواصلة ممارسة إجراء مناقشات مفتوحة أوسع نطاقا تجريها دول غير أعضاء في المجلس. وانطلاقا من الروح ذاتها، أعرب عن تهانينا الحارة للسفير كيشور محبوباني ممثل سنغافورة على الطريقة الدينامية والفعالة التي أدار بها أعمال مجلس الأمن خلال شهر كانون الثاني/يناير.

وأثني أيضا على اختياركم الحكيم لمسألة تدخل في صميم عمل الأمم المتحدة وهي بالتحديد مسألة بناء السلام، وأعرب عن تقديرنا لقيمة ورقات السياسة التي قدمتها لنا رئاسة المجلس.

ومع أننا نوافق على بيان الاتحاد الأوروبي بشأن هذه المسألة، فإننا نود أن نضيف بعض الاعتبارات التي استلهمناها من واقع خبرتنا.

نحن جميعا لدينا جدول أعمال مشترك: جَعْل هذا العالم أكثر أمنا، والحيلولة دون وقوع صراعات جديدة واحتواء الصراعات الحالية والتوصل إلى تسويات بشأنها عن طريق التفاوض. ورومانيا تتشاطر نفس الرأي الوارد في وثائق الأمم المتحدة المعروضة علينا والتي أبرزها الأمين العام كوفي عنان هذا الصباح، ومفادها أن مفهوم بناء السلام لا ينطبق فحسب على حالات ما بعد الصراعات بل يشمل أيضا عملية مستمرة تربط منع الصراعات بصنع السلام وحفظ السلام وإعادة التأهيل في مرحلة ما بعد الصراعات. من أجل هذا تقتضي الضرورة وضع نهج متكامل في هذا الصدد. نهج يمكن المجتمع الدولي من التصدي لجذور أسباب الصراعات، التي تكمن في أغلب الأحيان في انعدام الديمقراطية ووجود التخلف.

ولقد بدأت رومانيا رئاستها الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا انطلاقا من الفرضية التالية ألا وهي: أن العلاقة الأمنية بين الأمم المتحدة وأوروبا أصبحت الآن أكثر ترابطا من أي وقت مضى. والجديد في أوروبا ظهور حالات عديدة من الصراعات الفعلية والمحتملة التي تتطلب تعاونا كاملا وشعورا مشتركا بالأهداف والاتجاهات فيما بين المنظمات والمؤسسات الرئيسية التي تضطلع بدور نشط في المنطقة الأوروبية. وانخراط الأمم المتحدة في قارة تفتخر بوجود أكثر التحالفات الأمنية تقدما في التاريخ قد يبدو أمرا يتصف بالمفارقة. ومع ذلك، فإن هذا العقد علمنا أن الأمن يمكن أن يتعرض للخطر بطرائق عديدة غير الهجمات العسكرية، والحفاظ عليه يتطلب ما هو أكثر من القدرات العسكرية. فالأمم المتحدة توفر الأدوات والخبرة في منع الصراعات وبناء السلام في فترة ما بعد الصراعات الأمر الذي يتصف بأهمية كبرى بالنسبة للمتطلبات الأوروبية اليوم. وفي الوقت نفسه، فإن العديد من المؤسسات الأمنية الأوروبية، بدءا بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، قد توفر

أفضل الممارسات للأمم المتحدة نفسها ولسائر المناطق. وفكرة عقد اجتماع تنسيقي يجمع الرؤساء التنفيذيين الذين يمثلون الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، ومجلس أوروبا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، على سبيل المثال، حول موضوع الدروس المستخلصة في البلقان، يمكن أن يكون مفيدا في تعزيز تكامل السياسات وانصهارها بقدر أكبر، وفي وضع شبكة فعالة للاتصالات والمعلومات فيما بينها.

وإن ما نحتاج إليه هو نهج شامل يراعي جميع السياسات. واسمحوا لي في هذا الصدد أن أذكر بعض الأولويات التي يمكن، في رأينا، أن تعتبر بكليتها مبادئ توجيهية هامة لممارسات بناء السلام الهامة.

الأولوية الأولى هي الإبقاء دوما على البعد الإنساني في الصدارة، بما في ذلك حماية الأقليات القومية والأقليات الأخرى، وإزالة أي نوع من التمييز، والتصدي للتهديدات الجديدة - من قبيل الجريمة المنظمة، والاتجار بالبشر وبالأطفال في الصراعات المسلحة - وإدماج اللاجئين والمشردين. وعليه، يجب اعتبار احترام حقوق الإنسان بعدا دائما وحاسما في أي جهد لبناء السلام.

والأولوية الثانية هي معالجة المسائل الاقتصادية والبيئية على نحو مناسب، وهي المسائل التي غالبا ما تشكل السبب الرئيسي لعدم الاستقرار السياسي. وأي مسعى لبناء السلام ينبغي أن يبدأ بتحديد المجالات الاقتصادية أو البيئية التي يحتمل أن تسبب المشاكل، وعلى هذا الأساس ينبغي استمرار تعبئة الدول والأطراف الرئيسية الأخرى الوطنية أو عبر الوطنية من أجل اتخاذ الخطوات المناسبة. وفي هذا الصدد، فإن البيانات الصحيحة ونصائح الخبراء والآراء غير المنحازة التي تأتي من أي منظمة متخصصة في هذا المجال أمور طيبة وينبغي أن يكمل أحدها الآخر.

والأولوية الثالثة هي زيادة التعاون مع المنظمات غير الحكومية. فقدراتها، ومعظمها يتعلق بالموارد البشرية، وتفاني موظفيها غالبا ما يردمان الفجوة بين المهام السياسية المجردة التي تضعها المنظمات الدولية السياسية والاقتصادية، وبين احتياجات الناس الحقيقيين في الميدان، الذين يدفعون أكبر نصيب من الخسائر الناجمة عن الصراعات التي يشعل فتيلها زعماؤهم الطموحون.

والأولوية الرابعة هي النظر إلى أي صراع محلي من منظور إقليمي ودولي أوسع. فكل صراع له خاصيته ويثير مشاكل فريدة؛ ومع ذلك، ثمة ظروف إقليمية لا يمكن أن نتجاهل أيا منها. والمنظور الإقليمي وحده هو الذي يمكنه أن يكفل النهج المتكامل والمتسق الذي تمس الحاجة إليه في أنشطة بناء السلام.

والأولوية الخامسة هي تعزيز الدبلوماسية النشطة والوقائية. ولا يسع المرء أن يكرر بما فيه الكفاية أن منع الصراعات أرخص ثمنا من معالجتها. ومثلما نشهد في البلقان أو القوقاز أو في أماكن أخرى، فإن معظم الصراعات الدائرة حاليا لها جذور تاريخية طويلة الأمد. وفيما نحاول بناء السلام اليوم، ينبغي لنا أن نتجنب زرع بذور الصراعات أو الحروب المستقبلية.

الرئيس (تكلم بالعربية): اشكر ممثل رومانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل منغوليا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد الخسيخان (منغوليا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدي، على تبوئكم رئاسة المجلس في هذا الشهر. وأود أن أعرب عن تقدير وفد بلادي للمجلس على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن هذا الموضوع قبل انعقاد الاجتماع الرابع الرفيع المستوى بين

الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الذي سينظر أيضا في مسألة بناء السلام.

وعلى مدى أكثر من نصف قرن من وجود الأمم المتحدة، نجحت المنظمة العالمية إلى حد كبير في إجراء الوساطة أو الإسهام في وقف الحروب والصراعات في مختلف أنحاء العالم. ومع ذلك، ومع تغير طبيعة الصراعات اليوم، فهي تواجه صعوبات جمة في التصدي لتحويل مجرى الصراعات الدائرة داخل الدول وإنهائها ومعالجتها، وهي الصراعات التي هزت شراستها ووحشيتها المجتمع العالمي مرارا وتكرارا. والتزامنا بموجب الميثاق المتمثل في ''إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب'' يحتم علينا أن نعزز قدرة المنظمة في هذا المجال الخاص، ولا سيما بالنظر إلى الارتباط الذي لا ينفصم بين منع الصراع وبناء السلام.

إن تقرير فريق الأمم المتحدة المعني بعمليات السلام، الذي يرأسه السفير الإبراهيمي، حدد استراتيجية صحيحة لبناء السلام بوصفها أحد الشروط الرئيسية لنجاح عمليات السلام المعقدة، وقدم توصيات صريحة للتغيير. واللجنة الخاصة المعنية بعمليات السلام، أكدت من جهتها ضرورة إدماج عناصر بناء السلام في ولايات العمليات المعقدة.

وهكذا، ثمة مجموعة تدابير يتعين النظر فيها بجدية بغية تحسين قدرة الأمم المتحدة على بناء السلام وجعله سلاما مستديما. وورقة العمل التي قدمتموها، سيدي الرئيس، بعنوان ''بناء السلام: نحو اتباع نهج شامل'' تضمنت العناصر الرئيسية التي لا يمكن لبناء السلام بدونها أن يكون عمليا، أو حتى ممكنا. والأمين العام في بيانه هذا الصباح أكد بوضوح أيضا على المجالات الرئيسية التي ينبغي التركيز عليها. وبالتالي، فإن معالجة مسائل نزع السلاح وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة دمجهم ضرورية لبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع. وفي هذا الصدد، نرى أن النتيجة الإيجابية التي أسفر عنها المؤتمر المعني بالتجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبها هي نتيجة هامة. ويحدونا الأمل في أن تتضمن وثيقة المؤتمر الختامية الشواغل التي أعرب عنها المجتمع الدولي والتوصيات التي يتقدم بها الاجتماع رفيع المستوى.

وبغية أن يكون السلام دائما، نؤكد أيضا أهمية نجاح إعادة دمج الفصائل المتناحرة في المجتمع بعد انتهاء الحرب. وهذا يتطلب بذل جهود متضافرة من أجل استعادة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وإعادة تنشيطها. والجهود الرامية إلى التخفيف من محنة اللاجئين والمشردين يتعين بذلها في سياق الجهود الرامية إلى إصلاح النسيج الاقتصادي وإعمال العدالة، فضلا عن استعادة النشاط الاقتصادي. ويوافق وفد بلادي على أن الجهود العريضة المبذولة من أجل تعزيز مؤسسات الحكومات وحكم القانون ضرورية أيضا لكفالة السلم الدائم في مجتمعات ما بعد الحرب.

ورغم أن الصراعات التي دارت رحاها بعد الحرب في النصف الأخير من القرن الماضي كان سببها الأيديولوجية والهوية والدين، ففي حالات عديدة كانت أسبابها الجذرية تعود إلى درجة لا تطاق من الفقر والترتيبات الاقتصادية والسياسية الجائرة، وتجارة الأسلحة على نطاق كبير، والظلم، وفشل الحكومات وسوء استعمال السلطة، فضلا عن النزاعات على الموارد الطبيعية التي تتعلق في حالات عديدة بمصالح قوية لأطراف رئيسية خارجية.

ولقد أبرز إعلان الألفية عزم المجتمع الدولي المتضافر على التصدي لتلك المسائل، وهذه الجلسة توفر لنا فرصة استثنائية لاستكمال تلك الإرادة مع البحث عن أدوات فعالة لإنجاز العمل.

إن بناء السلام ليس قضية تتعلق بالسياسة الخارجية أو المسائل العسكرية التقليدية. ولكن من الواضح أن السلام الدائم لا يمكن التمتع به حتى من جانب الأغنياء في عالم مليء بالفقراء الساخطين. وقد أبرزت الدراسات التي أجراها البنك الدولي في عام ١٩٩٦ العلاقة المتبادلة بشكل مباشر بين الفقر والصراعات. ولاحظ البنك أن ١٥ بلدا من أقل البلدان نموا في العالم البالغ عددهم ٢٠ بلدا قد تورطوا في صراعات عنيفة رئيسية، وأن أكثر من نصف مجموع البلدان منخفضة الدخل تورطوا في صراعات أهلية كبيرة في الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٩٥. لذلك، فإن قيام منظمات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية بالسعي إلى تحقيق هدف استئصال شأفة الفقر يمكن اعتباره عنصرا هاما وإسهاما كبيرا في تحقيق السلام والاستقرار الدائمين.

ومع ذلك، فإن هذه الجهود ستكون ملموسة بشكل أكبر لو دعمت بتدابير لبناء الثقة داخل مناطق ومناطق فرعية معينة. فالمنظمات الإقليمية لديها القدرات اللازمة للتعامل مع المسائل المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين. وعلى ذلك، فإن جهود تلك المنظمات ينبغي أن تتجاوز مسألة بناء الثقة. ينبغي أن تسعى جهودها إلى تعزيز القدرات الإقليمية اللازمة للدبلوماسية الوقائية، وحفظ السلام، وإنفاذ السلام. ويود وفد بلادي أن يؤكد أنه توجد حاجة في رأيه إلى وجود رؤية أوضح وتقسيم أدق لأدوار الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في حفظ السلام وبناء السلام. وفي رأينا أنه ينبغي أن تشترك المنظمات الإقليمية بصورة أوسع في المشاورات مع مجلس الأمن في المسائل المتعلقة باتقاء الصراعات وببناء السلام الإقليمي. تلك الرسالة ينبغي التشديد عليها في الاجتماع الرابع رفيع المستوى بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

وإلى جانب مشاركة المنظمات الإقليمية، تكتسي مشاركة المجتمع المدني أهمية أيضا، كما أكد على ذلك الأمين العام في وقت سابق اليوم وبما أن الصراعات الحالية التي يشترك فيها عدد وافر من الأطراف الفاعلة الرسمية وغير الرسمية، فإن المساهمة المحتملة من جهات فاعلة هامة مثل وسائط الإعلام، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدينية يلزم توجيهها نحو بناء السلام. وبالتالي، فإنه في رأينا أن قيام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بإيلاء تشديد إضافي على تعزيز القدرات المحلية والنهوض بها لحسم الصراعات سيسهم في بناء السلام طويل الأمد. وقد يتضمن ذلك إيجاد سبل لتعزيز الدور الإيجابي لمنظمات الإعلام المحلية في المجتمعات المعرضة لخطر اندلاع صراعات فيها، وتعزيز الحوار بين شتى المنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدينية، وأوساط أصحاب الأعمال الحرة في المراحل المبكرة لاتقاء الصراعات.

وفي حين أن للمؤسسات الأخرى دورا هاما تضطلع به في بناء السلام، فمن المتوقع بوضوح أن تضطلع الأمم المتحدة بدور حاسم باعتبارها منسقا للإجراءات التي تتخذ لمنع ودرء الصراعات العنيفة، كما يتضح من مناقشة اليوم في هذا المجلس. لذلك ينبغي لنا أن نتأكد من أن الأمم المتحدة مجهزة بالموارد الكافية لكي تخطط وتنفذ بشكل فعال التدابير الوقائية اللازمة. تلك المسألة على وجه التحديد ما زال يتعين معالجتها، وسيلزم أيضا توفر الإرادة السياسية اللازمة. ويعتمد اتقاء الصراعات أيضا بشكل مباشر على القدرة على التحليل الدقيق لديناميات الأحداث في المجتمع المعني وللأسباب الجذرية للتوتر الموجود في ذلك المجتمع. لذلك، ينبغي للأمم المتحدة القيام إلى جانب المنظمات الإقليمية ذات الصلة باستحداث قدرة كافية لتحليل أسباب الصراعات واقتراح إجراءات مبكرة لمنع التوتر من التصاعد والتحول إلى أعمال عنف.

وفي الختام، اسمحوا لي بأن أعرب عن تأييد وفد بلادي للجهود الرامية إلى زيادة تعزيز فعالية الأمم المتحدة وهيئاتها في مجال بناء السلام. إن مجلس الأمن، الذي أنيطت به المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، يمكن وينبغي له أن يعمل كعنصر حفاز للجهود الدولية التي تبذل في هذا المجال.

الرئيس (تكلم بالعربية): أشكر ممثل منغوليا على الكلمات اللطيفة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي المسجل في قائمتي هو ممثل الهند. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بال (الهند) (تكلم بالانكليزية): ليس فقط من دواعي السرور، بل ومما يبعث أيضا على الطمأنينة البالغة لي أن أراك، بوصفك ممثلا لبلد رائد في حركة عدم الانحياز، تترأس مجلس الأمن وهو ينظر في الدور الذي قد يضطلع به في أحد مجالات عمل الأمم المتحدة، وهو مجال يتمثل فيه الرأي الواضح لبلدان عدم الانحياز في أن معظم ما تنطوي عليه عمليات بناء السلام بعد انتهاء الصراعات يكمن خارج ولاية مجلس الأمن ويقع بصورة سليمة في نطاق اختصاص الجمعية العامة. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ بحرارة سنغافورة على العمل الممتاز الذي اضطلعت به أثناء رئاستها؛ ويعود الفضل في هذا إلى السفير محبوباني وموظفيه المتفانين في العمل.

وفي بيان مفصل أدلينا به عندما ناقش المجلس هذه المسألة في عام ١٩٩٨، عرضنا الأسباب التي تجعل تعدي مجلس الأمن على ولاية الآخرين يحدث ضررا أكثر مما يحققه من نفع. وما زالت تلك الحجج صالحة اليوم. ولن أكررها هنا مرة أخرى وسيسعدنا أن نرسل نسخا من بياننا المشار إليه إلى أعضاء المجلس الذين يريدون أن يستعيدوا في أذهانهم تلك الحجج.

وكما بينت لنا الحرب الباردة، فإن الصراعات يمكن أن تنتهي وتبدأ عملية بناء السلام دون أن يشارك المجلس فيها. والتحديات الجسيمة التي تواجهها الآن البلدان التي تمر بمرحلة انتقال في أوروبا الوسطى والشرقية، والتي تمتد جذورها إلى ذلك الصراع، تماثل الأولويات التي عددتها الأمم المتحدة لمجتمعات ما بعد انتهاء الصراعات، وهي: إقامة نظم للحكم النيابي، وإقامة مجتمع جامع لكل الأعراق، وإنشاء اقتصاد حر، والتصدي لصعوبات تسريح المقاتلين السابقين. وتحتاج البلدان التي تمر بمرحلة انتقال إلى اهتمام خاص من منظومة الأمم المتحدة بأسرها وقد حظيت بذلك الاهتمام؛ والهيئة الوحيدة التي لم تشترك في عمليات بناء السلام بعد انتهاء الصراعات هي مجلس الأمن، الذي ابتعد عنها بحكمة ودقة.

فحيثما ساعد المجلس في تسوية صراعات، أو حيثما طلب من الأمم المتحدة أن ترصد اتفاقات سلام تفاوض عليها آخرون، فإن له دورا يضطلع به في إنشاء عمليات حفظ السلام التي تشكل جزءا من عملية بناء السلام. ولكن لا يستتبع ذلك أن تقوم بعثات حفظ السلام بالعمل في إعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي، أو أن مجلس الأمن يجب أن يطلب منها أن تفعل ذلك. لقد قيل الكثير عن عمليات حفظ السلام الجديدة، وكيف أنها تختلف تماما عن العمليات القديمة، ولكن هذا أمر ينطوي على تجاهل للحقائق. ولننظر إلى العمليات القائمة الآن. لقد اتضحت بعض النقاط: فأغلبية هذه العمليات ما زالت تتمثل في مجموعات من المراقبين أو وحدات مشكلة لمراقبة هدنة ما، حتى لو تم نشر أفرادها داخل بلد واحد؛ ومن الأمثلة الواضحة على ذلك العمليات الحالية في جورجيا وفي طاجيكستان.

إن العمليات الرئيسية، مثل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا قد تكون

مكونة من قوات تضم الآلاف من الأفراد، إلا أنه قد تم نشرها في أشرطة حدودية ضيقة لمراقبة انسحاب ما أو وقف لإطلاق النار. وهي ليس لديها أي ولاية أخرى، ومن الواضح أنه يتعذر عليها وهي في مكان تواجدها هذا أن تقوم بمهام اقتصادية أو اجتماعية أو أي مهام أخرى، أو حتى إسداء مشورة بشأنها نظرا لأن المعلومات المحلية التي تجمعها تقتصر على الحدود التي تراقبها.

وحتى العمليات الجديدة داخل بلد واحد، مثل العملية التي يجري التفكير في إنشائها للكونغو، فسيتم نشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل انتقائي تماما. ولن يتاح لتلك البعثة سوى معلومات قليلة عما يحدث في بقية ذلك البلد الشاسع، مما سيجعل من الصعب جدا لها أن تفي حتى بالولاية العسكرية المكلفة بها، ولن يكون بوسعها عمل أي شيء آخر. والاستثناءات الثلاثة لهذه القاعدة في السنوات الأخيرة هي بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية.

وإن محاولة التوصل إلى استنتاجات عامة من هذه الحالات الشديدة الخصوصية مسألة خطيرة وتمثل أحد أوجه القصور الأكثر خطورة في تقرير الإبراهيمي. ففي كوسوفو وتيمور الشرقية، تدير الأمم المتحدة إدارتين انتقاليتين، وهو ما لا تفعله، ولا ينبغي لها أن تفعله في حالات ما بعد الصراع الأخرى. وقد سبق للأمين العام أن تكلم هنا في هذه القاعة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، عن الدروس التي ينبغي استيعابها من تجربة الأمم المتحدة في غينيا - بيساو في مجال بناء السلام فيما بعد الصراع، فقال إنه عند وضع الولايات لبعثات بناء السلام أو تنقيح الولايات أو وضع استراتيجيات للخروج للبعثات القائمة، ينبغي ألا يغيب عن بال مجلس الأمن أن الحكومات في حالات ما بعد الصراع قد تكون ضعيفة وغير قادرة على اتخاذ الإجراءات التي عادة ما تتخذها الحكومات ذات السيادة. وهذا هو ما تفعله الأمم المتحدة في كوسوفو وتيمور الشرقية، حيث تولت الإدارة في فراغ. وحيثما كانت هناك حكومة، ناهيك عن مدى ضعفها، ينبغي للأمم المتحدة ألا تفعل شيئا من شأنه أن يعطي الانطباع بأن الحكومة ليس بيدها شيء وأن السلطة كلها تكمن في عملية حفظ السلام. إذ أن ذلك سيقوض السلام ولن ينهيه.

وطالب الأمين العام أيضا بترتيبات مالية أكثر مرونة بالنسبة لحالات ما بعد الصراع، وطلب من المجلس أن يؤيد توصية الإبراهيمي بتخصيص نسبة من الميزانية الأولية للبعثة لتمويل مشاريع الأثر السريع. وإننا نتفهم ما يدور في ذهن الأمين العام. والواقع أن القوات الهندية حيثما نشرت، فإنها عملت على مساعدة المجتمعات المحلية بمشاريع عملية، مثل حفر الآبار وبناء المدارس وشق الطرق؛ مثلما حدث في بعثة المجلس في سيراليون. إن قواتنا مدربة على تنفيذ مشاريع لمعاونة السلطة المدنية، كما أنها تستجيب للاحتياجات المحلية، التي يعرب عنها زعماء المجتمعات. وإنه شيء مختلف تمام الاختلاف عن المشاريع التي يجري تصورها وتمويلها من نيويورك، والتي قد تبدو جذابة، إلا أنها إما غير مناسبة أو غير مستدامة.

وفي حقيقة الأمر، وفي المناقشة المتعلقة بتيمور الشرقية في المجلس يوم ٢٦ كانون الثاني/يناير، شدد ممثل صندوق النقد الدولي على النقطة ذاتها. فقد اتسم المانحون بالسخاء في حالة تيمور الشرقية لأنها كانت مسعى تسلط عليه الأضواء، إلا أنه حذر من أنه عندما ينحسر الاهتمام، وهو الوضع الماثل في حالات أخرى، فإن ما يكون مفيدا اليوم، ربما يصبح مكلفا للغاية غدا. أما فيما يتعلق بمرونة التمويل، فإن المجلس قد يتذكر أن ما وصفه السيد سيرجيو فييرا دي ميلو بأنه ”ميزانية قاسية“، فإن ممثل صندوق النقد الدولي قد اعتبرها واقعية.

ومن الواضح أن هناك خيارات صعبة ينبغي اتخاذها، ولكن مجلس الأمن ليس المكان المناسب لذلك، فليس لديه الولاية ولا الخبرة ليقرر هذه المسائل. وإذا وضعت بنود مالية إضافية رئيسية في ميزانيات عمليات حفظ السلام، فسوف يتم تمويلها من خلال الأنصبة المقررة. وهناك بعض المناطق التي تستعيد فيها بعض البلدان عافيتها بعد انتهاء الصراع بينما تتاخمها بلدان أخرى تقف على حافة الهاوية. وربما كان من قبيل الظلم وهزيمة الذات أن يتم تسديد تكلفة التنمية لبلد في مرحلة ما بعد الصراع من خلال الاشتراكات المقررة لمجرد أن المجلس قد قرر ذلك، بينما لنفس هذه الاحتياجات، يضطر جيرانه، الذين يواجهون نفس الظروف اليائسة إلى أن يصارعوا من أجل الحصول على نصيب من المساعدات الإنمائية الرسمية العالمية الآخذة في التقلص. فالمعاملة غير العادلة بصورة صارخة، داخل البلدان أو فيما بينها، لا تبني السلام – بل إنها تؤدي إلى الصراع.

ويمثل العراق الجانب المظلم لما تفعله الأمم المتحدة في كوسوفو وتيمور الشرقية. فهناك أيضا، وعلى الرغم من وجود حكومة قائمة، فإن الأمم المتحدة هي التي تحدد الاحتياجات المحلية وكيفية تلبيتها. إذ أن برنامج النفط مقابل الغذاء هو نوع من بناء السلام فيما بعد الصراع، ولكن لا أحد – لا الأمانة العامة ولا فريق الإبراهيمي، ولا الأدبيات العريضة بشأن هذا الموضوع – أشار أبدا إلى تجربة الأمم المتحدة في العراق على أنها سابقة جديرة بأن تحتذى. ولكن إذا كان العراق حالة فريدة، فينبغي أن تكون كوسوفو وتيمور الشرقية كذلك.

وليس معنى ذلك أن المجلس ليس له دور تماما. إذ أن بوسع أعضاء المجلس أن يساعدوا بأشكال عديدة في بناء السلام في حالة ما بعد الصراع. فبالنسبة لأنشطة نزع السلاح، وتسريح المحاربين وإعادة إدماجهم، والتي يعتقد أن تشرف عليها عمليات حفظ السلام، بينت التجربة أن العصابات المسلحة لا تتخلى عن أسلحتها، والتي بدونها قد يُقتل أفرادها على أيدي من كانوا يرهبونهم، أو أن يصبحوا غير قادرين على إرغام الآخرين على أن يقدموا لهم الطعام والمأوى. وحتى يتم نزع السلاح وتسريح المحاربين وإعادة إدماجهم بنجاح، ينبغي أن تكون قوة حفظ السلام قوية بصورة واضحة عند وصولها كيما تدرك أطراف الصراع كافة أن لديها الوسيلة لحمايتهم إذا ما ألقوا أسلحتهم، وأنها قادرة على سحق من تسول له حماقته أن يحاول تحديها. ولسوء الطالع، فإن المجلس لم يخول بذلك أبدا، تقريبا، وإن كان اقتصاده في النفقات ثبت أنه اقتصاد زائف بسبب الكوارث.

ثانيا، إن معظم الصراعات لا تزال تحارب بأسلحة صغيرة وخفيفة. والحظر الفعال على الأسلحة وسيلة للحد من خطر استئناف الصراعات، وإن كان أعضاء المجلس يتحملون دورا أكبر في هذا المجال. إذ أن بعضهم هم المصنعون والمصدرون الرئيسيون لهذه الأسلحة؛ وعليهم أن يتأكدوا من أن تلك الأسلحة لن تصدر من أراضيهم لدول أو أطراف من غير الدول، أو إرهابيين أو لجماعات المتمردين ممن يستخدمون العنف ضد الحكومات الشرعية.

أخيرا، إن عملية حفظ السلام هي الأداة التي يستخدمها المجلس في بناء السلام بعد الصراع، ولكن الأمانة العامة هي التي تختار المساهمين بقوات. ولأهمية الدور الذي يضطلع به حفظة السلام، فإن المجلس يحتاج إلى أن يفكر في هذا الأمر. فيجب أن تحدد بعض المعايير والمتطلبات الدنيا، وأن تكون هذه متخصصة وسياسية على حد سواء. فالشرطة الصربية الخاصة فعالة تماما فيما تفعله، إلا أن الأمم المتحدة لم تقم بنشرها كشرطة مدنية في تيمور الشرقية، ولا حاولت أن تضفي الشرعية على الميليشيات التيمورية الشرقية السابقة بإعطاء أفرادها وظائف في بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية. وهذا أمر طبيعي، فالأمم

المتحدة لا يمكن أن تنهض بالديمقراطية واحترام السلطة المدنية، والتسوية السلمية للنزاعات والمصالحة الوطنية إلا من خلال قوات حفظ سلام تفهم، من خلال التجربة الوطنية، ما يعنيه كل ذلك. وقد يكون من قبيل الاستهزاء، على سبيل المثال، بل والإهانة، أن يكون النهوض ببناء السلام بعد الصراع في سيراليون عن طريق حفظة السلام الذين ينقلبون على الديمقراطيات في بلادهم.

الرئيس (تكلم بالعربية): أشكر ممثل الهند على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل الأرجنتين. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كبغلي (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود أن استهل كلمتي بتوجيه التهنئة لكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن في شهر شباط/فبراير، وكذلك على مبادرتكم بعقد هذه المناقشة المفتوحة حول موضوع حيوي معقد مثل بناء السلام. نود كذلك أن نوجه لكم الشكر على إعدادكم الوثيقة المعروضة علينا، والتي اعتقد أنها أساس طيب جدا لتبادل الأفكار.

كما أود تهنئة الممثل الدائم لسنغافورة، السفير محبوباني، ووفد بلاده على الإدارة الممتازة لأعمال المجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير.

إن الأرجنتين تولي أهمية خاصة لكل المسائل المتعلقة بحفظ السلام. وإننا نفهم أنه في إطار تهيئة نهج شامل لمعالجة الصراعات، فإن مفهوم بناء السلام يتمم الفكرة التقليدية لحفظ السلام.

وبمقتضى القرار ١٣١٨ (٢٠٠٠)، بتاريخ ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الذي صدر عن مؤتمر قمة الألفية، تعهد مجلس الأمن بتحسين فعالية الأمم المتحدة في النظر في الصراعات بكل مراحلها، بدءا بالمنع وانتهاء بالتسوية وبناء السلام بعد الصراع، وشجع على صياغة استراتيجيات واسعة وشاملة تستهدف علاج أسباب الصراع الأساسية، بما فيها أبعادها الاقتصادية والاجتماعية.

وإعلان الألفية، الذي اعتمدته الجمعية العامة، قرر تعزيز فعالية الأمم المتحدة في الحفاظ على السلم والأمن من خلال تزويد المنظمة بالموارد والأدوات التي تحتاجها من أجل مهام منع الصراع، والتسوية السلمية للمنازعات، وحفظ السلام، وبناء السلام وإعادة الإعمار بعد الصراع.

لقد أثبت ظهور فكرة بناء السلام العلاقة الوطيدة بين هذه الفكرة ومنع الصراع. وبالنظر إليها من هذه الزاوية، يستهدف ما نسميه بناء السلام القضاء على الأسباب الجذرية لصراع معين من ناحية واعتماد مجموعة من الأشكال المختلفة من التدابير لمنع اندلاع الصراع من ناحية أخرى. وتوجد في الوقت الحالي عناصر لبناء السلام في جميع مبادرات حفظ السلام. ولقد فهم المجتمع الدولي أنه لا بد من أن تصاحب السلام الدائم عملية موسعة ومعقدة وفعالة عقب الصراع. وبناء السلام هو أساسا عملية سياسية، تؤخذ أهدافها في الحسبان.

ويتطلب تحدي تنفيذ استراتيجية من هذا النوع، في كل حالة محددة، جهدا منسقا من جهة المجتمع الدولي للإعداد لمجموعة من الأنواع المختلفة من التدابير: السياسية، والدبلوماسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والمؤسسية. ولا يمكن تنفيذ مجموعة التدابير هذه إلا إذا توفرت إرادة سياسية والتزام من ناحية المجتمع الدولي بفعل ذلك من خلال منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المختصة على حد سواء وفي كل حالة على حدة.

وتشمل عناصر الاستراتيجية نزع السلاح، وتسريح المحاربين السابقين وإعادة دمجهم، ووضع اللاجئين والأشخاص المشردين، والقضاء على الفقر، وتشجيع التنمية

المستدامة، وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية. ومن هذا المنطلق، يعلق بلدي أهمية خاصة على تشجيع التنمية وحقوق الإنسان، لأننا نرى أن هذا هو أعظم إسهام يمكن أن تقدمه المنظومة الدولية من أجل تجنب الصراعات في المستقبل.

في البيان الذي أدلى به رئيس بلدي، السيد فيرناندو دي لاروا، أمام مؤتمر قمة الألفية، أكد على العلاقة الوثيقة بين التنمية والسلام. وقال: ''القضاء على الفقر عنصر أساسي في منع الصراعات''. (A/55/PV.6، صفحة ١٦). واستطرد يقول إنه من الضروري أن تدرك البلدان تلك العلاقة من أجل تطوير نظام لحل الصراعات يتناسب مع الوضع الدولي الجديد.

إن الأسلوب الأكثر كفاءة لمنع الصراعات، في رأي الأرجنتين، هو معالجة أسبابها الحقيقية. وفي هذا الإطار، نفهم أن القضاء على الفقر هو إحدى المسؤوليات الرئيسية للأمم المتحدة في هذا القرن. وبعبارة أخرى، إننا نسعى إلى إعادة التأكيد على دور التنمية بكل أبعادها. وفي الوقت ذاته، نفهم أن التشجيع على أن تصبح المجتمعات تعددية ومتسامحة تضمن حماية حقوق الإنسان وليست تمييزية وتحترم الأقليات السياسية والعرقية والدينية هو الذي يفرز المانع الطبيعي ضد تفجر صراعات جديدة.

وأية استراتيجية لبناء السلام ليست قائمة حول هذه الأفكار الأساسية يمكن أن يثبت عجزها عندما يحين وقت التعامل مع أسباب الصراع الحقيقية. ويمكن لهذا أن يؤثر حتى على الثقة في منظومة الأمم المتحدة ومشاركتها القادمة في منطقة معينة. وعلى نحو مماثل، ينبغي تشجيع المشاركة المنسقة لجميع العناصر الدولية المختصة، مع التركيز الخاص على المنظمات الإقليمية، والمنظمات المالية الدولية، والدول المتأثرة. وفي هذا الصدد، نأمل أن تعود الاجتماعات التي ستبدأ غدا مع المنظمات الإقليمية بالفائدة على العمليات الحالية والقادمة.

وينبغي أن يأخذ وضع الاستراتيجية الشاملة في الاعتبار السمات الخاصة لكل حالة ملموسة. ومفهومنا هو أنه في بناء السلام لا يوجد صراع يماثل صراعا آخر، ولن يكون ممكنا إعداد استراتيجية لبناء السلام إلا من خلال الفهم الواضح لأسباب الصراع. وكما جاء في ''خطة للسلام'' في عام ١٩٩٢، ''يجب أن تعتمد التدابير الوقائية على معرفة آنية ودقيقة بالحقائق''. (S/24111، الفقرة ٢٥)

أخيرا، من الملائم أن نحلل دور مجلس الأمن في عملية بناء السلام. لقد أقر البيان الرئاسي بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ بأهمية بناء ثقافة منع الصراعات المسلحة والحاجة إلى أن تساهم جميع هيئات الأمم المتحدة في هذا الصدد. وعلى نحو مماثل، أكد المجلس في تلك المناسبة على التزامه المستمر بالتعامل مع منع الصراعات المسلحة في جميع أجزاء العالم، كما أنه أقر بالدور الهام الذي تلعبه المنظمات والترتيبات الدولية في منع الصراع.

وفي السنوات الأخيرة، في ممارسة من مجلس الأمن لاختصاصه في عملية بناء السلام، أدخل المجلس عناصر في بعض ولايات حفظ السلام تتعلق بعملية بناء السلام. وفي حالات أخرى، حلت محل بعثات لحفظ السلام مكاتب الأمم المتحدة للدعم من أجل برامج بناء سلام، مثل حالات ليبريا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وغينيا - بيساو، وهايتي.

وعلى كل الأحوال، ينبغي الإشارة إلى أن لمجلس الأمن دورا هاما في عمليات بناء السلام هذه - دور المنسق لأعمال العديد من العناصر الفاعلة المشاركة من أجل تجنب الازدواجية غير الضرورية للجهد ورفع الكفاءة إلى الحد الأقصى.

إن الحفاظ على السلام بطبيعته عملية طويلة الأجل تتطلب من المجتمع الدولي تحركا يدوم فترة من الزمن، وموارد كافية، وإرادة سياسية مشتركة ومنسقة. ويجب علينا في هذا الجهد المشترك ألا تغيب عن بالنا أولويات الدول المتأثرة. وسوف يعتمد نجاح استراتيجية لبناء السلام على رغبة الدول المعنية في المشاركة، وعلى مستوى التنسيق بين المشاركين، وعلى توفر الموارد اللازمة.

الرئيس (تكلم بالعربية): أشكر ممثل الأرجنتين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل ماليزيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، يتوجه وفد بلادي إليكم بالتهنئة على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، ويشيد بسلفكم، السفير كيشور محبوباني، ممثل سنغافورة، على قيادته الممتازة لأعمال المجلس في الشهر الماضي.

ونثني عليكم لمبادرتكم التي جاءت في أوانها، بالدعوة إلى عقد جلسة مجلس الأمن هذه التي تتناول هذا الموضوع الهام، والتي تتصادف مع انعقاد الاجتماع الرابع الرفيع المستوى، في مقر الأمم المتحدة، بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ويقيني أن مداولاتنا اليوم ستوفر مدخلات مفيدة لهذا الاجتماع الرفيع المستوى، وبخاصة في سياق الأدوار الداعمة، والهامة في الوقت ذاته، التي تضطلع بها المنظمات الإقليمية مع الأمم المتحدة في مجال بناء السلام.

إننا ندرك جميعا العلاقة المتكاملة بين صون السلم والأمن الدوليين من ناحية، وبناء السلام من ناحية أخرى. ولا شك أن هناك حاجة إلى نهج كلي وأكثر تكاملا في التعامل مع هاتين العمليتين. والواقع أنه في أي نهج مجزأ للتعامل مع صنع السلام، وحفظ السلام، والتنمية الاقتصادية، والمساعدة الإنسانية، واللاجئين، وبناء المؤسسات – وجميعها جوانب هامة لبناء السلام – يمكن في بعض الأحيان أن يعمل كل مكون من هذه المكونات لتحقيق غرض يتعارض مع أغراض المكونات الأخرى، مما يؤدي إلى إثارة منافسات بيروقراطية تافهة، وأشكال من الغيرة ومعارك سطحية، بينما لا يجوز إطلاقا أن يكون هناك شيء من هذا القبيل. فهذه المكونات لا بد من جعلها متلاحمة من خلال تنسيق الجهود وتجميع الموارد، إذا أردنا أن يكون لها أثر فعلي على أرض الواقع.

والأمر هنا لا يقتصر على مجلس الأمن وحده، بل إن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لهما أيضا أدوارهما الهامة في مجال بناء السلام. وفي ضوء طبيعة السلام الشاملة، والعلاقة المتكاملة بين حفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام، يصبح من الضروري زيادة التشاور والتنسيق بين مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، دون المساس باختصاصات سائر أجهزة ووكالات الأمم المتحدة. وقد تشجعنا بهذا الاتجاه الذي تجلى في حالة تدخل الأمم المتحدة في هايتي، الذي تطور من بعثة الأمم المتحدة للشرطة المدنية في هايتي، إلى البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي، التي نأمل أن تكون نموذجا لتدخل الأمم المتحدة في حالات صراع أخرى في المستقبل.

وبديهي أن الإجراء الملموس الذي يجب أن يتخذه مجلس الأمن في مجال بناء السلام، هو زيادة تعزيز مكونات بناء السلام بعد انتهاء الصراع، في عمليات حفظ السلام، مما يزيد الطابع المتعدد الأبعاد لهذه العمليات من خلال اختيار الخبرات وجذب الموارد، لا من البلدان المساهمة بقوات وحدها، بل أيضا من وكالات الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى ذات الصلة، بما فيها المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال بناء السلام والأنشطة ذات الصلة. ويمكن تحقيق ذلك بقدر أكبر من الفعالية عن طريق إجراء

مشاورات بين المجلس وجميع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والوكالات الدولية الأخرى ذات الصلة، مثل البنك الدولي، عندما يجري تصميم أو تنقيح عملية ما لحفظ السلام، على نفس المنوال الذي درج عليه المجلس، حين يتشاور تقليديا مع البلدان المساهمة بقوات.

وأثناء هذه المشاورات سيتسنى تحديد مجالات المسؤولية، بين العناصر الأساسية لحفظ السلام – وهي من اختصاص المجلس، وعناصر بناء السلام التي هي على نفس القدر من الأهمية، وخاصة في مرحلة ما بعد الصراع، وهي عناصر من الأصح أن تكون ضمن اختصاصات هيئات أخرى في الأمم المتحدة، مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وهذه المشاورات الوثيقة ستسمح بتنسيق أفضل فيما بين برامج هذه الهيئات وأنشطتها في الميدان، وبانتقال سلس من مرحلة من مراحل الوجود الدولي، إلى مرحلة أخرى.

ونعتقد أن مجلس الأمن يمكن أن يكون عاملا حفازا في تنشيط الاهتمام ببناء السلام وتأمين الالتزام ببناء السلام، وخاصة بعد انتهاء الصراع، وذلك بعقد المزيد من الجلسات المفتوحة، في هذه القاعة، مع التركيز، ضمن جملة أمور، على جهود بناء السلام في حالات الصراع. والواقع أن ذلك قد حدث فعلا في عدد من المناسبات في الماضي. ووفد بلادي يشجع أيضا هذا النوع من الاجتماعات الذي لا يركز فحسب على الحاجة إلى مواصلة الدعم السياسي والدبلوماسي لعملية السلام في حالة صراع بعينها، بل تركز أيضا على احتياجات بناء السلام في البلد المعني الذي مزقته الحرب. وهذه الجلسات المفتوحة من شأنها أن تتيح للمجتمع الدولي الفرصة لكي يستوعب بالكامل الاحتياجات الملحة للشعب المعني مباشرة من خلال ممثله والأمانة العامة ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وكذلك من الوكالات الدولية الأخرى التي يمكن أن توجه إليها الدعوة للمشاركة في هذه الاجتماعات.

وهذه الجلسات التي يعقدها المجلس بخصوص جوانب بناء السلام، لا ينبغي أن تكون على حساب أجهزة الأمم المتحدة الأخرى. ذلك أن مداولات مماثلة بشأن حالات محددة يمكن أن تدور في الجمعية العامة أو في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وربما بتنسيق وثيق مع مجلس الأمن، بما في ذلك مدخلات ملائمة منه، مما يجعل التعاون فيما بين هذه الأجهزة الهامة التابعة للأمم المتحدة أكثر وضوحا.

والتشاور والتنسيق بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على وجه الخصوص، يمكن أن يتما من خلال عقد اجتماعات مشتركة بين أفرقتهما العاملة. بل إنه، في مناسبات ملائمة، ربما لا يكون من المستبعد التفكير في عقد اجتماعات مشتركة تضم المجلسين معا، لتحقيق تعاون أفضل، وذلك إذا أمكن جعل نظاميهما الداخليين أكثر مرونة. وعلى كل فإنهما أصحاب القرار فيما يتعلق بإجراءاتهما. والواقع أن أساس التعاون والتفاعل الوثيقين بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي يوجد بالفعل في المادة ٦٥ من الميثاق التي نرى أنه ينبغي الاستناد إليها بشكل أكثر تواترا. وعلى الأمم المتحدة أن تجد طرقا خلاقة ومبدعة في أدائها لعملها، وألا تسمح لنفسها بأن تكون مقيدة بإجراءات حصرية أو أساليب عمل عفا عليها الزمن.

إن تنسيق أنشطة حفظ السلام وبناء السلام، ومساعدة بلد ما بنقله من حالة صراع إلى مرحلة بناء السلام، يتطلبان قيادة قوية وفعالة من جانب الأمم المتحدة. والمنسق العام هنا هو بالطبع الأمين العام ذاته، ولكنه يحتاج إلى مساعدة عدد من الممثلين الخاصين والمنسقين، ومديري

المراحل الانتقالية، أو غيرهم من كبار الممثلين الذين يعهد إليهم بتنفيذ مهام كبيرة في الميدان.

ومن الواضح أن هذا النظام، في مواجهة عمليات أكثر تعقدا في الميدان، لا بد من زيادة تعزيزه بموارد كافية، من خلال تعيين موظفي الأمم المتحدة من ذوي القدرات والمهارات العالية لمساعدة الأمين العام في التعامل مع مختلف الجهات الفاعلة التي تشمل الحكومات المعنية، ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، والبنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية ومؤسسات التمويل الدولية الأخرى، إلى جانب المنظمات غير الحكومية وممثلي القطاع الخاص، ممن لديهم برامج في الميدان. ومن الواضح أن هناك دورا في هذا المجال للدبلوماسية الشخصية البارعة من جانب الأمين العام وكذلك من جانب الممثلين الذين يقوم بتعيينهم؛ وهنا تكمن أهمية تلك التعيينات.

إلا أن عمليات حفظ السلام وحدها لا تضمن بناء السلام الذي يتطلب نهجا متكاملا ومتعدد الأوجه. فبينما تستهدف عمليات حفظ السلام خلق مناخ من الاستقرار على المدى القصير، فإنه يلزم بالضرورة أن تكون هناك تدابير أخرى لمعالجة الوضع بعد انتهاء الصراع، على المدى المتوسط والمدى الطويل.

وثمة تدبير هام أصبح اليوم مكونا أساسيا في عمليات حفظ السلام الحالية، وهو برنامج نزع سلاح المقاتلين هو أن يكون هناك دائما خطر العودة إلى الصراع، حيث يمكن أن يؤدي وجود مقاتلين سابقين في حالة عزلة وسخط، وسهولة الحصول على الأسلحة، إلى نشأة مناخ سريع الاشتعال. وبعض جوانب هذا البرنامج تتجاوز المعنى التقليدي لحفظ السلام؛ ومن هنا تنبع أهمية وجود نهج متكامل لعمليات حفظ السلام، والحاجة إلى إشراك عناصر فاعلة أخرى في السياق الأوسع لبناء السلام.

وبرنامج نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم هو أداة فعالة لبناء السلام، بمعنى أنه إذا تم تنفيذه بنجاح، سيحول دون الإنزلاق مرة أخرى في هاوية الصراع. وبالتالي، لا بد من دعمه بقوة وتعزيزه بالتمويل اللازم من قبل المجتمع الدولي. فالواقع أنه بالنسبة لهذا البرنامج، شأنه شأن الجوانب الأخرى لحفظ السلام وبناء السلام، يعد التمويل الكافي عاملا حاسما في العلمية بأسرها. ومن ثم، يتعين أن تحظى مسألة التمويل بدراسة جادة من جانب جميع المعنيين.

وليس من السهل إيجاد تمييز واضح بين حفظ السلام وبناء السلام. وفضلا عن ذلك، فبينما نجد أن بعض أنشطة بناء السلام قد لا تتم إلا بعد انتهاء عملية حفظ السلام، فقد تكون هذه الأنشطة أيضا جزءا من اتفاق السلام الذي يقصد أن تدعمه بعثة حفظ السلام. وبناء السلام لا يبدأ دائما من حيث يتوقف حفظ السلام. فبناء السلام عملية طويلة الأمد، تستغرق سنوات عديدة بعد انتهاء الصراع. وهناك دائما منطقة غامضة أو تداخل لا يمكن تفاديه بينهما؛ ومن هنا تأتي أهمية التنسيق الوثيق بين العمليتين.

وعدم الاستمرارية بين مختلف مراحل العمل الدولي بعد انتهاء الصراع يمكن أن يلحق ضررا كبيرا بفعالية إجراءات بناء السلام، خاصة عقب اكتمال ولاية البعثة. فيجب أن يُخطط الانتقال الملائم عندما يقرر مجلس الأمن إنهاء العملية. وهذه الاستراتيجية لا بد أن تكون موجودة بغية تفادي تعويق البرامج أو إحلال شركاء جدد لهم منهج مختلف عن المنهج المتبع في السابق. وقد كان هذا مأخوذا في الحسبان لدى مجلس الأمن عندما ناقش موضوع ”لا خروج بلا استراتيجية“ تحت رئاسة هولندا في السنة الماضية.

ختاما، يتطلع وفدي إلى إجراءات ملموسة للمتابعة بعد هذه المناقشة إذا كنا جادين في أن نجعل بناء السلام

عملا هاما من أعمال الأمم المتحدة. وقد نوقشت اليوم أفكار ومقترحات عديدة؛ كما قدم الأمين العام أفكارا أخرى عديدة في بيانه صباح اليوم، بالإضافة إلى التقارير التي قدمها إلى مجلس الأمن وإلى الجمعية العامة. وقد آن أوان مواجهة التحديات والانتقال من العموميات إلى الأعمال الملموسة. وإذا ما حدث هذا قريبا، فإن هذه الجلسة المفتوحة للمجلس، تحت رئاستكم، سيدي، ستكون قد خدمت الغرض منها. وإلا فإن هذه المناقشة، شأنها شأن مناقشات أخرى في الماضي، سوف تضيف إلى عبء العجز عن العمل، الذي يؤسفني أن أقول إن أعمال المنظمة قد اتسمت به في بعض الأحيان.

الرئيس (تكلم بالعربية): أشكر ممثل ماليزيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل نيوزيلندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ماكاي (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أستهل بتهنئتكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس، وبالإعراب عن أطيب أمنياتي لكم في فترة توليكم هذا المنصب. واسمحوا لي أيضا أن أشيد بمبادرتكم بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن بناء السلام، في وقت مبكرا جدا من فترة توليكم. ونعرب عن ترحيبنا بالفرصة المتاحة لمناقشة هذا الموضوع الهام في مناقشة مفتوحة في المجلس.

وقد لاحظ سلفي، في مناقشة المجلس المفتوحة بشأن هذا الموضوع في آذار/مارس من السنة الماضية، أن التعقيدات والتحديات التي ينطوي عليها بناء السلام تستحق النظر الدقيق في هذا المحفل. ومما يبعث الطمأنينة أن المجلس أبقى الموضوع قيد نظره المتواصل.

وهناك إقرار متزايد بأن بناء السلام جزء أساسي من عمل هذه المنظمة، بل في الواقع أن مستوى المشاركة في هذه المناقشة يشهد على ذلك. ولكننا نعرب أيضا عن تقديرنا لدعوة الأمين العام التي وجهها صباح اليوم لزيادة إبراز مسألة بناء السلام. فنصف أو أكثر من نصف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تشمل الآن عنصرا لبناء السلام، بل إن محاولة المحافظة على السلام بدون اتخاذ خطوات أخرى لتوطيد السلام والحد من فرصة استئناف الصراع، في العديد من الحالات، تفشل تماما في معالجة المشكلة وتمثل استخداما قاصرا للموارد الشحيحة. ويؤدي بناء السلام حاليا دورا أساسيا في عمليات السلام في الإقليم الذي ينتمي إليه بلدي: في تيمور الشرقية؛ وفي جزيرة بوغانفيل في بابوا غينيا الجديدة، حيث تحتفظ الأمم المتحدة بمكتب سياسي؛ وفي جزر سليمان، حيث نُشر الفريق الدولي لمراقبة السلام بموجب اتفاق تاونزفيل.

وقد رحبت نيوزيلندا بالعمل الممتاز الذي قام به السفير الإبراهيمي وفريقه، بما في ذلك تركيزهم على بناء السلام. ولاحظ الفريق أن بناء السلام حتى يكون فعالا، تصبح المشاركة الفعالة والنشيطة والمتعددة الأبعاد من الأطراف المحلية أمرا أساسيا. والتفاعل المفيد مع المجتمع المدني، وإرساء القواعد الديمقراطية وإعلاء شأنها، والاستخدام الفعال للشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة وحماية وتعزيز حقوق الإنسان، كلها أمور لازمة إذا أريد لبناء السلام أن يكون فعالا. وتوصيات فريق الإبراهيمي بشأن هذه المسائل مفيدة للغاية.

ويسرنا أيضا دعم اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام لاستكشاف توصية الفريق بأن تخصص نسبة مئوية صغيرة من ميزانية السنة الأولى لبعثة حفظ السلام لتمويل مشاريع ذات أثر سريع تهدف إلى تعزيز فعالية بعثة السلام. وأهمية هذه المشاريع في الحصول على المساندة وسط المجتمعات المحلية لعمليات السلام والمصالحة لا يمكن المغالاة في تقديرها. ونحن ندعم أيضا توصية اللجنة بأن توفر لبرامج

نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع الموارد الكافية وفي الوقت المناسب.

ونعرب عن ترحيبنا بتمديد ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. إن عملية تيمور الشرقية توضح بجلاء تعقيد بناء السلام من الناحية العملية، وأهمية النتائج التي توصل إليها فريق الإبراهيمي. وعلى الرغم من أنه إنجازا كبيرا تحقق في الميدانين الإنساني والأمني، فإنه هناك حاجة إلى المزيد من التقدم في الجانب المتعلق ببناء السلام من العملية - على سبيل المثال، المزيد من نقل السلطة إلى أهل تيمور الشرقية أنفسهم، وإنشاء قوة دفاع تيمور الشرقية وتشغيل الأجهزة القانونية والقضائية بشكل فعال. وتشجع نيوزيلندا الإدارة الانتقالية في جهودها المتواصلة للبناء على الإنجازات التي حققتها ومعالجة هذه المجالات، وتقف مستعدة لتقديم المساعدة المستمرة. وإتاحة المزيد من المرونة في استخدام ميزانية الإدارة الانتقالية للممثل الخاص للأمين العام، السيد فييرا دي ميلو، من شأنه أن ييسر التقدم في هذه المجالات.

لقد وردت خلال الأيام الأخيرة أنباء عن تطورات إيجابية في المفاوضات الجارية بين بابوا غينيا الجديدة وشعب بوغانفيل. ونيوزيلندا ترحب من أعماق قلبها بهذه التطورات. إن نجاح عملية السلام في بوغانفيل حتى الآن لا يدل على حسن النية من جانب الأطراف السابقة في الصراع وأهمية تحمل المجتمعات لمسؤولية العمل معا لحل هذه الخلافات فحسب، ولكنه يؤكد أيضا أهمية بناء السلام، من خلال تسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم في المجتمع، واستعادة السلطة المدنية وتركيز جهود المانحين على إعادة بناء اقتصاد بوغانفيل. وقد كانت الجهود المبذولة في هذه المجالات ذات أهمية بالغة في إنشاء الأسس اللازمة لسلام دائم. ومن الجدير بالملاحظة أن المنظمات غير الحكومية من محلية ودولية اضطلعت بدور أساسي. وتمكنت نيوزيلندا والمانحون الآخرون من دعم جهود بناء السلام من خلال توجيه المساعدة إلى المشاريع ذات الأثر السريع، وشمل ذلك العمل الذي اضطلعت به دائرة نيوزيلندا للخدمة التطوعية في الخارج في إعادة تدريب المقاتلين السابقين.

وفي جزر سليمان، أدى إيفاد فريق دولي للمساعدة على نزع السلاح إلى إحراز بعض التقدم فيما يتعلق بإعادة الأسلحة. ومع ذلك تبقى هناك تحديات كبيرة؛ ويكتسي إبداء المقاتلين أنفسهم الاستعداد لدعم عملية السلام أهمية بالغة.

إن العمل الذي اضطلع به فريق الإبراهيمي، وتقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (A/C.4/55/6) والتركيز المستمر على هذا الموضوع في هذا المحفل، أمور تتيح للمجتمع الدولي فرصا للتفكير في سبل معالجة حالات ما بعد الصراع بغية تحسين النتائج بالنسبة للأطراف المعنية والمتأثرة بالصراع، ولحفظ السلام بوجه عام. وقد عقدت المنظمات غير الحكومية في نيوزيلندا في العام الماضي حلقة دراسية بعنوان ”السلام والأمن في الألفية الجديدة: كيف يتسنى لنيوزيلندا الإسهام فيهما؟“ وشملت وقائع هذه الحلقة الدراسية نطاقا واسعا من المسائل ذات الصلة وأشارت إلى أن

”اتقاء الحرب ... عملية متعددة الجوانب، وهو يستلزم الصبر والتضافر من شتى القطاعات في مجتمعنا، وفي داخل منطقتنا، و... على الصعيد الدولي“.

ومهما بذلنا قصارى جهودنا لمنع الصراعات، وفي الإمكان دائما أن نبذل جهودا أفضل، ستأتي أوقات يتعين فيها على المجتمع الدولي أن يلم الشتات المبعثر في أعقاب الحرب. وحين يحدث هذا ينبغي أن نكون على استعداد ليس فقط للإشراف على السلام الذي تم التوصل إليه توا، بل

يجب أيضا أن نواصل استعدادنا للأخذ بنهج عريض متعدد الأبعاد لكفالة استدامة السلام الذي تم التوصل إليه والحيلولة دون استئناف الصراع.

ونشجع المنظمة على مواصلة البحث عن طرق ابتكارية لتمكين عمليات حفظ السلام من التصدي للاحتياجات الأوسع نطاقا التي يتطلبها بناء السلام. ونرى أن هذا سوف يتطلب من الجمعية العامة زيادة السلطة والمرونة الممنوحتين لرؤساء عمليات حفظ السلام حتى يتسنى لهم إدارة ميزانياتها على نحو يزيد إلى أقصى درجة تلبيتها للاحتياجات المحلية، ومن ثم يعزز احتمالات إقرار سلام دائم.

الرئيس (تكلم بالعربية): أشكر ممثل نيوزيلندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي المسجل في قائمتي هو ممثل كرواتيا. وأدعوه إلى الجلوس إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سيمونو فيتش (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم يا سيدي الرئيس على تنظيم مناقشات اليوم المفتوحة. وأود أيضا أن أثني عليكم لاقتدائكم بالمثل الذي وضعه سلفكم، ممثل سنغافورة، وتعميمكم وثيقة معلومات أساسية بشأن مناقشة اليوم. وآمل أن يحظى هذا الإجراء بالتأييد بوصفه ممارسة عامة يتبعها رؤساء المجلس في المستقبل.

وقد وجدت هذه الوثيقة مفيدة، ولكنها كانت فوق كل شيء مثيرة، لأنها بينت في وضوح الهدف المزدوج المتوخى من مناقشة اليوم، وهو إعادة تأكيد الإرادة السياسية للمجتمع الدولي وإحراز التقدم صوب تحديد نهج مشترك إزاء عملية بناء السلام.

فقد ثبت مرارا من عودة الصراعات إلى الاندلاع في آسيا وأفريقيا وأوروبا أن تكاليف عدم الاشتراك في بناء السلام في توقيت ملائم وعلى نحو شامل يمكن أن تتجاوز بسرعة تكاليف الاستثمار في السلام. ويتصل بهذا أن المشاركة على نحو انتقائي في أنشطة لبناء السلام أو المشاركة على نحو متقطع فيها يمكن أيضا أن تتجاوز في تكلفتها تكاليف الإعداد لجهد شامل ومتواصل لبناء السلام والاضطلاع بتنفيذه. وختاما، من حيث الجهة التي تتحمل هذه التكلفة، في عصر عولمة الأسواق في السلع والخدمات وبصفة متزايدة في الأيدي العاملة، يمكن القول بأن تكاليف التدخل في بناء السلام يتحملها كل من مجتمع ما بعد انتهاء الصراع والمجتمع الدولي على السواء. وما التكاليف الداخلة في إدارة تدفقات اللاجئين، وإعادة توطينهم بصفة مؤقتة أو دائمة، وانتشار الجريمة، والأمراض المعدية، وغيرها من العلل سوى بعض نماذج تخطر بالبال من وجهة نظر المجتمع الدولي. ويضاف إليها أن المجتمعات المضيفة كثيرا ما تضطر إلى مجابهة عدد من المصاعب الأخرى، وذلك ما يكون من خلال ميزانيات هزيلة.

ويظهر في مجتمعات ما بعد انتهاء الصراعات جميع سمات المجتمعات الضعيفة، بغض النظر عما إذا كانت لها دولة ضعيفة أو قوية. فهياكلها الأساسية تكون مدمرة أو مصابة بأضرار، وهي تعاني في بعض مناطقها إما من النقص السكاني أو من زيادة السكان، وسكانها يعانون الفاقة، ومواردها شحيحة؛ وحقوق الإنسان فيها تفتقر للحماية على نحو يتسم بالكفاءة، والذكريات الأليمة ما زالت ماثلة في الأذهان. ومن دواعي الأسف أننا ندرك هذه المتاعب بالتجربة المباشرة. فما زالت كرواتيا تعالج بعضها، وهي تحاول مساعدة الآخرين ممن هم أسوأ حالا منها بكثير في المنطقة. وفي هذا الصدد، يحدونا أمل صادق في أن نصغي جميعا للنداء الذي أطلقه الأمين العام في تقريره المعنون ”تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح“ (A/51/950). فقد أشار الأمين العام في ذلك التقرير بشكل عابر إلى أن النجاح

في بناء السلام يتطلب استراتيجية سياسية وبرنامجا للمساعدة يعزز كل منهما الآخر، ويضمّان بين دفتيهما الاعتبارات المتعلقة بحقوق الإنسان والبرامج الإنسانية والإنمائية. ولا يمكن مهما حاولنا المبالغة في أهمية إعادة التأكيد المتبادل لهذين النهجين بالنسبة لبناء السلام.

والإعمار والمصالحة بعد الحرب في كرواتيا عمليتان تستغرقان وقتا بالضرورة، ولكن يمكن التعجيل بهما عن طريق تقديم الدعم الدولي. وقد عاد الكثيرون من المشردين واللاجئين، مع أن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في المناطق المتأثرة بالحرب ما زالت صعبة، نظرا لارتفاع معدلات البطالة بدرجة كبيرة. وثمة افتقار ملموس إلى رأس المال اللازم للاستثمار الجديد، ولإيجاد فرص العمل، ولإنشاء مشاريع محددة، ولا سيما لتطهير الألغام. فلا يزال ما يزيد عن مليون لغم متناثرة في التربة الكرواتية. وينبغي لذلك أن تضاف المساعدة الإنمائية إلى الموارد السياسية والبشرية والمالية التي استثمرها المجتمع الدولي بالفعل في كرواتيا إذا أريد تحقيق النتائج المرغوبة. ويشكل الاستثمار في السلام، وما يعقبه من الاستثمار في التنمية، جزءا من العملية المستمرة ذاتها.

ومن المستلزمات الأخرى لإعادة إقرار السلام والأمن التوصل إلى الحقيقة بشأن الصراع ومعاقبة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني ذات الصلة بالصراع. وعلى الصعيد العالمي، من شأن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية أن يعين على عملية البرء والمصالحة والإسراع بهما.

وختاما، أود إبداء بعض الملاحظات والمقترحات لكي يتدبرها مجلس الأمن بشأن الحاجة إلى استراتيجية شاملة مشتركة لبناء السلام. فأولا، أوصي المجلس بأن يدرج مكونات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في عدة عمليات سابقة وجارية من عمليات السلام. وهذا أمر مفيد وينبغي أن يشكل بأسرع ما يمكن عنصرا ثابتا في جميع ولايات حفظ السلام السارية. وبالمثل، يجب على المجلس أن يستبق ويصدر في الوقت المناسب تكليفا بالأحكام المتعلقة باللاجئين والمشردين، وتطهير الألغام وغير ذلك من العناصر الحافزة على فعالية الانتعاش الاقتصادي، فضلا عن الأحكام المتعلقة بتوطيد سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية. ويستند هذا بطبيعة الحال على ثلاثة أعمدة هي التعاون من جانب مجتمع ما بعد الصراع، واستدامة الإرادة السياسية من جانب المجتمع الدولي، وتوافر القدرة البيروقراطية الملائمة لدى الأمم المتحدة بوجه عام وفي الأمانة العامة بصفة خاصة.

ولمنظومة الأمم المتحدة سجل ثابت من التعاون في أنشطة بناء السلام مع المنظمات الإقليمية الحكومية الدولية، فضلا عن المنظمات غير الحكومية. وهذا بالتأكيد مجال خصب لتوسيع نطاق التعاون في المستقبل، ويستطيع مجلس الأمن أن يؤدي دورا هاما في هذا الصدد. بيد أنه يتعين علينا التسليم بحاجة الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى القدرة اللازمة لتنسيق هذه الجهود مع شركائها، فضلا عن تنسيقها فيما بين الوكالات التابعة لها. إذ تفتقر الأمانة العامة في بعض مجالات الدراية الفنية إلى الحد الأدنى اللازم من القدرة. وإذا طلبنا إلى الأمانة أن تتنبأ باحتياجات بناء السلام وتلبيتها على نحو منسق وجيد التوقيت، ومن ثم يتسم بالكفاءة، فإنه يتعين علينا تزويدها بالقدرة اللازمة لذلك.

وبالإضافة إلى الدور الذي يؤديه المجلس بوصفه داعية وضامنا لتنفيذ عملية بناء السلام، يمكنه أن يمد يد التعاون إلى الهيئات الرئيسية الأخرى التابعة للأمم المتحدة. ويكمل دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي دور مجلس الأمن في هذا الصدد، بل إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما له من جدول أعمال واسع النطاق فيما يتعلق بالقضاء على الفقر والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ما زال مهيأ

بشكل أكثر من غيره، سواء لتحديد هذه الأسباب التي تعزى إليها بالذات الصراعات الجديدة أو المتكررة، أو لاتخاذ الإجراءات للوقاية منها.

ولذلك فإنني أرى أن احتمال عقد اجتماع مشترك بين المجلسين لمتابعة هذا الموضوع أو ما يتصل به من موضوعات في المستقبل القريب ستكون له قيمة كبيرة. وعلينا أن نبذل جهدا من أجل إقامة روابط أوثق لبحث الخطط التي تغطي موضوعي السلم والتنمية في العالم.

الرئيس (تكلم بالعربية): أشكر ممثل كرواتيا على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل نيبال. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شارما (نيبال) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل بياني بالإعراب عن التهنئة لكم، يا سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير واسمحوا لي أن أشكركم أيضا على اختيار موضوع بناء السلام، موضوعا للمناقشة العلنية، وهو أحد قضايا الساعة ذات المدلول الجوهري بالنسبة للسلم والأمن في العالم وقد ساعدتنا الورقة التي عممتموها في الوثيقة (S/2001/82) على تنظيم أفكارنا.

إن الجيوش في بعض الأحيان قد تكسب المعركة، ولكن البشرية هي التي تخسر الحرب دائما. وتنزف البشرية دما في النصر أو الهزيمة على السواء. وتضيع أرواح لا حصر لها، وتدمر ثروات هائلة كان يمكن أن يعود استخدامها بالخير العميم على الناس ويحدث فرقا في حياتهم. ويفقد الأطفال آباءهم، وتفقد الزوجات أزواجهن ويفقد الآباء أبناءهم. ومن المفارقات، أن الصراع يربك حياة أقل الناس قدرة على احتماله. وكل طلقة تطلق تحرق آمال العديد من الأطفال في شراء كتب مدرسية. وكل قنبلة تنفجر تحرف من الموارد ما يكفي لبناء العديد من المدارس والمستشفيات وتمهيد أميال عديدة من الطرق.

وتتسم الصراعات بالشر المتأصل فيها، لأنها تجلب شقاء وآلاما لا يمكن وصفهما، وغالبية من يحيق بهم ذلك الشقاء والألم هم من النساء والأطفال الأبرياء. لكن من المحزن، أن ذلك يتكرر حدوثه على نحو ملحوظ، ويحدث الآن داخل الدول، أكثر مما يحدث بين الدول وبعضها. وجميعنا أعضاء في نفس الأسرة البشرية. وقد قربتنا العولمة من بعضنا. وأصبحت أي حرب الآن هي حربنا جميعا، لا حرب الآخرين.

وقد أوكل مجتمع الأمم، من خلال الميثاق، مهمة صون السلم العالمي إلى الأمم المتحدة، ولمجلس الأمن بالذات. ويقع على عاتق أعضاء مجلس الأمن، الذين يضمنون السلم جماعيا، تحمل هذه المسؤولية، كالتزام رسمي بموجب المعاهدات، بالإضافة إلى أنه واجب أخلاقي. وعلى الدول الأخرى واجب يلزمها بالتعاون مع المجلس.

ويجب أن نبذل كل ما في وسعنا، كدول وشعوب، في سبيل منع نشوب الحرب من خلال التسوية السلمية للمنازعات وإنقاذ الإنسانية من ويلاتها. ولكن مجلس الأمن نادرا ما يتمكن من تفادي الأعمال القتالية التي تدمر الجسور بين الشعوب، مما يجعل التسوية أكثر صعوبة، إن لم تكن مستحيلة. وما لم يحدث ذلك، فلن يبقى أمام مجلس الأمن سوى بديل واحد مكلف وسيء، ألا وهو إدارة النزاع بعد أن يبدأ في تقاضي ثمنه الباهظ. وسوف يتفاقم تعقيد هذا الخيار عندما يجابه المجلس في أعقاب ذلك بعمليات حفظ السلام وبناء السلام وصنع السلام، وكل منها معقد في حد ذاته.

وتعترف كل من "خطة للسلام" (S/24111) وتقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

(S/2000/809) الذي يرأسه السيد الأخضر الإبراهيمي، بأن بناء السلم هو أداة قوية للحفاظ على السلام متى استعيد السلام. ولكن تصميم هذه العملية وتنفيذها ينطويان على تعقيد كبير. ويشير تقرير الإبراهيمي إلى ما ينطوي عليه ذلك من تعقيد ملموس. ويؤكد التقرير أن بناء السلام على نحو فعال يقتضي مشاركة نشطة مع الأطراف المحلية، وأن هذه المشاركة يجب أن تكون ذات طبيعة متعددة الأطراف.

وبناء السلام عملية طويلة ومعقدة، وليست حدثا معزولا عن غيره؛ ولا بد أن تكون جزءا في إطار عملية أوسع نطاقا لبناء الأمة. وهي عملية تتزايد ضخامتها، إذ لا بد من أن تنجز في إطار السلطة المركزية التي قد تنهار، في غياب القانون والنظام وتتعطل المؤسسات المحلية عن العمل. وتبدو هذه العملية، بصورة ما، بداية لتحويل ما يبدو أنه مستحيل التحقيق إلى شيء ممكن التحقيق خلال فترة زمنية وجيزة قدر المستطاع، إبان ذروة الصراع، من خلال جمع أصحاب المصالح المتصادمين معا، ومن خلال مناقشتهم وإقناعهم بالتخلي عن ماضيهم المليء بالمرارة ودفعهم إلى المضي قدما نحو تحقيق هدف سام مشترك.

ونظرا لأن عملية بناء السلام تمس كافة جوانب الحياة الوطنية، فإنه يجب أن تكون شاملة في مضمونها، وتشاركية وذات نهج شامل للجميع، وذات طبيعة تصالحية ولكنها عملية سياسية معقدة في المقام الأول، حيث أنها تنطوي على التحايل للحصول على المكاسب، والمساومات والتوصل إلى حلول توفيقية صعبة، وهي تشكل جميعا القواعد الأساسية للعبة. وينبغي بناء التفاهم حيث يكون التفاهم منعدما. ويجب إشراك المجتمع بأسره من خلال بناء الثقة بحيث لا يشعر طرف أنه قد أهمل أو خدع، الأمر الذي يشكل وصفة أكيدة للتوتر في المستقبل.

وبالتالي، فإن بناء السلام، هو التزام طويل الأجل من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وهو يقتضي التحلي بالصبر وتخصيص الموارد الكبيرة. ولكي يصبح بناء السلام عملية ناجحة، ينبغي على المجلس أن يحدد هدفا واضحا يمكن تحقيقه في غضون فترة زمنية تتراوح مدها من ثلاثة إلى خمسة أعوام، ووضع خطة شاملة وفقا لذلك.

إن تحديد المشكلة، كما يقال، يشكل نصف الحل. وقد كانت الصراعات أسبابا ونتائج لعدد من العلل الاجتماعية. فالفقر على سبيل المثال، هو قنبلة موقوتة جاهزة للانفجار عند أدنى استفزاز والمستفزون كثيرون منهم: الإرهابيون وبارونات المخدرات، والمهربون، ورجال العصابات الذين يبيعون الأحلام للفقراء ويتملقون أحاسيسهم ويجرونهم إلى الكوارث. وكان المفهوم دائما أن الانشقاقات العرقية والدينية والثقافية هي الأساس لشتى الاضطرابات. كما أدى الميراث الاستعماري والعوامل السياسية التي لا تتسم بالتبصر إلى تقويض السلام في حالات كثيرة.

وربما تمنى المرء وجود حلول نموذجية للمشكلات السلمية والأمنية المعقدة. ولكن هذه النماذج غير موجودة وخطة بناء السلام بحاجة لأن تستحدث على أن يوضع في الاعتبار تصور الأطراف الفاعلة والعوامل السائدة في كل حالة فريدة وتوفيقها مع إطار العمل الأوسع المتمثل في بناء الدولة. ويجب التركيز على إحياء وتقوية المؤسسات والعمليات المحلية بدلا من استكمالها بعمليات خارجية. ومن الأهمية بمكان أن تبنى على وجه السرعة قدرة محلية من شأنها أن ترسخ وتدعم السلام في مواجهة احتمالات كبيرة للفشل وتمكن من التخلص تدريجيا من التدخل الخارجي.

إن الشراكة، والتعاون والتنسيق أصبحت كلها أمورا جوهرية لتحقيق تضافر الجهود وتعظيم الأثر الذي يحدثه بذل

جهود جماعية. وهي أمور جوهرية سواء بالنسبة لأصحاب المصلحة الرئيسيين في دولة في حالة صراع أو في حالة الصراع بين هذه الدولة وأطراف خارجية أو بين الأطراف الفاعلة الخارجية والخيار الأسهل ليس بالضرورة هو الأفضل. وعلى المجلس أن يفعل ما هو صحيح، وليس ما هو سهل. وهو خيار صعب، ولكنه الفضيلة التي تتميز بها الأمم المتحدة والمثل الأعلى الذي ابتغاه لها مؤسسوها.

وعلى المجلس أن يقهر الإغراء الطبيعي الكامن في اختيار خط القتال الذي يواجه مقاومة أقل ويجب أن يكون هدفنا الصلح لا الطلاق. وتمثل كمبوديا وموزامبيق جهدا صادقا على طريق المصالحة، وإن يكن هشا حتى الآن. ولكن غالبية بعثات بناء السلام الأخرى، بما فيها تيمور الشرقية والبلقان، تركت مرارة في نفس هذا الطرف أو ذاك. وعلينا أن نسعى جاهدين لتضميد الجراح، وليس لبتر الأطراف عند أول إشارة بحدوث مشاكل.

وحيث أن المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء هي الأساس الذي تقوم عليه الأمم المتحدة، يصبح لزاما علينا جميعا بالتالي ألا نقلل من شأن هذه الفرضية الأساسية. وإذا كانت هناك فجوة بين قطاعات السكان، فإننا بحاجة إلى تضييقها، وإذا كانت هناك خلافات، فعلينا أن نسعى للتشجيع على حدوث تقارب. وما لم يقرر الشعب داخل الدولة ذلك، فعلى الأمم المتحدة ألا تتورط في قطع جزء من الدولة عن الكل، وتقوض قدسية وسلامة الدولة.

السبب في ذلك بسيط. الاختلافات لا بد أن تحدث حتى في داخل الدولة التي تتسم بالتجانس العرقي أو الديني. ولكنها لا تبرر الانفصال، بل ينبغي أن تشكل هذه الاختلافات الدرس الأول في التسامح وأن تحفزنا على تعزيز الوحدة والتنوع.

وقد حدا نمط من المشاركة الانتقائية في حالات الصراع في بعض الحالات بالكثيرين إلى طرح سؤال حول موضوعية ونزاهة عمليات مجلس الأمن. وعلى المجلس أن يحاول المشاركة على أساس خصائص كل حالة على حدة لا على أساس الأولويات السياسية لأعضائه. وعليه أن يبدأ بوضع مبادئ توجيهية عامة لكي تتبعها الأمانة العامة عندما توصي المجلس باتخاذ إجراء محدد في حالة صراع معينة. وهذا الترتيب للمعايير هو وحده الذي سيمكن الأمانة العامة من أن تخبر المجلس بما هو بحاجة لأن يعرفه، بدلا من أن تخبره بما يرغب في سماعه. وسيعزز هذا التدبير بقوة ثقة المجتمع الدولي في مجلس الأمن وييسر عمل الأمانة العامة.

ولقد ظلت نيبال ترى دائما أن مجلس الأمن يتعين عليه عندما يشارك في أنشطة تمس نطاق اختصاصات هيئات ووكالات أخرى فإنه يجب أن يشرك كل الوكالات الدولية والآليات الإقليمية ذات الصلة في هذه العملية. وسيكون ذلك في صالح المجلس نفسه على المدى البعيد، نظرا لأنه يمكن أن يستفيد بسخاء من اختصاصات الهيئات الأخرى ذات الصلة، بالإضافة إلى أنه يوفر على نفسه عبء تجاوز حدود قدراته بحيث لا يفقد فاعليته.

ويظهر الصراع مجموعة معقدة من المشاكل السياسية والاجتماعية والثقافية الكامنة في مجتمعاتنا. وبالتالي، لا توجد له حلول سهلة. ويجب أن يكون بناء السلم جهدا يبذل بغاية الصدق باعتباره الخطوة الأولى نحو بناء الدول، وليس مجرد إغاثة مؤقتة يحتمل ألا تدوم. وسيكون ذلك الجهد طريقة أكثر فعالية ومصداقية، وأقل تكلفة للنهوض بالسلم لخدمة البشرية. والوقت عنصر أساسي في هذا السياق. وكما يُقال، فإن علاج الأمور في أولها يحول دون استفحالها. ويُحسن المجلس صنعا بتغيير عادته التي درج عليها وهي أن يبذل القليل من الجهد في وقت متأخر وبتكلفة باهظة.

وتقدر نيبال الأعمال الطيبة التي قام بها مجلس الأمن في كثير من الحالات، وهي تشجع المجلس على تفادي العاصفة، بدلا من انتظار حدوثها لإصلاح ما أوقعته من اضطراب. ولقد عملنا مع المجلس عن كثب في الماضي وسنبقى ملتزمين بالعمل معه بروح التعاون وتحقيق المصلحة العامة.

الرئيس (تكلم بالعربية): أشكر ممثل نيبال على الكلمات الطيبة الموجهة إلي.

والآن سأدلي ببيان مختصر بصفتي ممثلا لتونس.

ولن أعود إلى ما جاء في تدخلات كافة الوفود من حيث أهمية هذا الموضوع بالنسبة لمجلس الأمن ولكن ما أود أن أبدأ به هو القول بأن تجربة السنوات الأخيرة أظهرت ضرورة تكييف عمل المنظمة وأساليبها بإيلاء هذا الموضوع – موضوع توطيد السلام – العناية الفائقة حتى يصبح في مرتبة إحدى أولويات المجموعة الدولية. فالرابطة المتينة بين الوقاية من النزاعات وبين توطيد السلام، والتي لم تعد تستوجب البيان، هي رابطة تبرز أهمية التركيز على السلام بمختلف أبعاده لكن من منطلق نهج شامل، كما يوحي النقاش الذي دار طيلة هذا اليوم حول هذا الموضوع.

وفي رأينا أن هذا النهج ينبغي أن يستند إلى استراتيجية شاملة ومتكاملة بمشاركة كل المتدخلين ابتداء من تجريد قدماء المحاربين من السلاح وتسريحهم وإعادة إدماجهم وتوطين اللاجئين والقضاء على الفقر وتعزيز دولة القانون والمؤسسات وتطوير حقوق الإنسان. كل هذه الأمور تكلمت عنها الوفود وهي من بين الميادين التي شخصتها الأمم المتحدة كمجالات لتوطيد السلام.

هناك تساؤل عن اختصاص مجلس الأمن في موضوع توطيد السلام. ولكنني أريد أن أذكر فقط أن المجلس في عديد من القرارات التي اعتمدها للبدء في عملية للسلام أو لتجديد مهام عملية للسلام، أعطى اهتماما كبيرا لموضوع توطيد السلام واعتبارا لضرورة معالجة الجذور العميقة للصراعات وللتوترات مثل الفقر والخصاصة والمعاناة وكافة أشكال الحرمان الناتجة عن التخلف الاقتصادي والاجتماعي وهي الأسباب الهيكلية التي تشكل أرضية للعنف والصراعات.

ولن أعود إلى ما جاء ذكره على ألسنة العديد من الوفود مما تضمنته قمة الألفية، وإلى ما تضمنه قرار مجلس الأمن الصادر في أيلول/سبتمبر الماضي بشأن ضرورة وضع استراتيجية شاملة ومتكاملة ضمن منظومة الأمم المتحدة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، ولكنني أريد أن أقول إن هذه الالتزامات الصادرة عن أعلى مستوى سياسي دولي تشكل التجسيد الأمثل لمعالجة التكامل والترابط بين الأمن والتنمية والاستقرار.

لهذا فإن منظومة الأمم المتحدة مدعوة، في رأينا لوضع الأسس والآليات الضرورية لتحقيق هذه النجاعة المطلوبة في تدخلاتها. وهذا يعني اقتحام مرحلة جديدة في مجال معالجة الصراعات وبؤر التوتر. وما هو مطلوب اليوم هو الإقدام على النقلة النوعية التي تطور بها المجموعة الدولية تعاملها مع مسألة توطيد السلام. وهذا كما قلت، بالتركيز الفعال على جذور الصراعات وأسبابها العميقة بدلا من الاكتفاء بمعالجة الظواهر العرضية. ولبلوغ هذا الهدف، فإن الأمر يتطلب، في نظر تونس، اعتماد نهج متكامل يتمحور حول محاور خطوط رئيسية ثلاثة.

أولا، أهمية وضع آليات مستحدثة تتناسب مع إشكالية الفقر والحرمان الكامنة بجانب أسباب أخرى وراء اندلاع الأزمات. إن مثل هذه الآليات ينبغي أن تتسم أساسا بالمرونة والفعالية، بما يمكن من الاستجابة السريعة للحاجيات المؤكدة للمناطق الأكثر احتياجا. وقد تم في هذا الخصوص

طرح مبادرات، لا سيما في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال الدورة الحالية بغاية بعث مثل تلك الآليات، تكريسا لمبدأ التضامن بين كافة مكونات المجتمع الدولي. ونذكر بالخصوص في هذا السياق ترحيب الجمعية العامة بالمبادرة الداعية إلى إنشاء صندوق عالمي للتضامن، وذلك في قرارها المتعلق بتنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر.

الملاحظة الثانية، هي أن يتم وضع استراتيجية الحفاظ على السلام بكيفية شاملة مندمجة ومتفق عليها تكون المرحلة الحاسمة فيها هي توطيد السلام بكافة أبعاده ومقتضياته: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، مع أخذ الخصوصيات المميزة لكل حالة بعين الاعتبار.

ومثل هذه الاستراتيجية تتطلب إشراك كل الأطراف الدولية المعنية في وضعها وتنفيذها، وتوزيع الأدوار فيما بينها سواء كانت هذه الأطراف هي منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أو المؤسسات المالية الدولية والدولة المعنية. وبالطبع، يبقى الدور المحوري في تنسيق توطيد السلام من اختصاص الأمم المتحدة بالنظر إلى مكانتها الفريدة ودورها الفريد في منظومة العلاقات الدولية، على أن يتم تنفيذ هذه الاستراتيجية في نطاق احترام ولاية واختصاص كل هيكل من هياكل الأمم المتحدة وباقي المتدخلين.

الملاحظة الثالثة والأخيرة، واستنادا إلى هذه العلاقة العضوية المتنامية بين الحفاظ على الأمن والسلم وبين توطيد أسس السلام، أصبح من المؤكد أن يتولى مجلس الأمن الدفع بجهود المجموعة الدولية وشحذ همتها لفائدة توطيد السلام، وذلك نظرا للمسؤولية الرئيسية لهذا الهيكل في مجال الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. إن مجلس الأمن، كما أبرزه الحوار الهام هذا اليوم، بإمكانه أن يضطلع بهذا الدور من خلال التعبئة المستمرة للإرادة السياسية للمجموعة الدولية لكي تؤكد هذه المجموعة التزامها وتسخر الموارد الضرورية، ولا سيما منها المالية، ضمانا لنجاح الاستراتيجية المنشودة لتوطيد السلام ووفاء بواجباتها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة في إطار التضامن والتكافل بين كافة شعوب العالم.

الآن أستأنف مهامي كرئيس للمجلس. وأود بعد أن أستأذنكم بأن أتقدم في نهاية هذه المناقشة بشكر جميع الوفود التي شاركت في الحوار الهام على بياناتها القيِّمة وعلى ما طرحته من أفكار جديرة بالاهتمام والتي تتناسب وأهمية هذا الموضوع الذي تناولناه اليوم.

ويمكن أن نستخلص، على سبيل المثال لا الحصر، بعض الأفكار التي وردت في هذه البيانات.

أولا، ضرورة وضع نهج موحد لمنظمة الأمم المتحدة وسائر الأطراف الفاعلة بهدف صياغة استراتيجية واقعية شاملة ومندمجة ومتفق عليها في مجال توطيد السلام، مع أخذ المسؤولية الأساسية للدولة المعنية بعين الاعتبار.

ثانيا، ضرورة تدعيم قدرات الأمين العام في هذا المجال، وبخاصة فيما يتعلق بتنسيق الاستراتيجية المتفق عليها.

ثالثا، الحاجة الأكيدة إلى أن تركز هذه الاستراتيجية تركيزا فعالا على الجذور العميقة للصراعات، وخاصة جذورها الاقتصادية والاجتماعية نظرا للعلاقة المتينة بين الأمن والاستقرار والتنمية.

رابعا، ضرورة اعتبار القضاء على الفقر مسؤولية جماعية للمجتمع الدولي، وضرورة وضع آليات مستحدثة لمجابهة إشكالية الفقر والتخلف الاقتصادي تتسم بالمرونة المطلوبة للاستجابة السريعة للحاجات العاجلة للفئات المعنية.

خامسا، التركيز على الحكم الرشيد والديمقراطية وتعزيز مؤسسات الدولة كأسس ضرورية لتوطيد السلام

بشكل مستدام، فضلا عن ضرورة تجريد المحاربين السابقين من أسلحتهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع، مع إيلاء عناية خاصة بالأطفال واللاجئين والمشردين وبدعم دور المرأة في بناء السلام.

سادسا، التنسيق بين جميع الأطراف الفاعلة وتوزيع المسؤوليات فيما بينها، مع التأكيد على دور الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال دعم السلام.

سابعا، التأكيد على أهمية دور مجلس الأمن في تعبئة الإرادة السياسية للمجتمع الدولي وشحذ همته لتوفير الموارد الضرورية لفائدة توطيد السلام وذلك نظرا لمسؤوليته الرئيسية في مجال حفظ السلام والأمن الدوليين، وكذلك للعلاقة المترابطة بين الحفاظ على الأمن والسلام وبين الوقاية من النزاعات وتوطيد السلام.

ثامنا، ضرورة بدء مشاورات بين كل الأطراف الفاعلة في مرحلة مبكرة عند إنشاء عمليات حفظ السلام بغية الإعداد المحكم والمنسق والمسبق لتوطيد السلام.

تاسعا، وأخيرا، العمل من أجل تنمية شراكة دولية في مراحل الوقاية من النزاعات وبناء السلام ودعم السلام، وأن تكون هذه الشراكة متواصلة ومستدامة.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وسيعقد مجلس الأمن جلسته المقبلة لمواصلة النظر في هذا البند من جدول الأعمال يوم الجمعة ١٦ شباط/فبراير عام ٢٠٠١.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٠٠.